الجـمهورية الجـــزائرية الديمــقراطية الشـــعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة نـهاية الدورة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص : **محاسبة و مالية**

الموضوع :

معايير و إجراءات منح قروض الاستثمار و قروض الاستغلال
دراسة حالة في البنك الوطني الجزائري BNA

من اعداد الطالب: **تحت إشراف :**

سحنون مداش **د.عائشة حمدوش**

المؤسسة المستقبلة : البنك الوطني الجزائري – وكالة رقم 430 بوفاريك –

فترة التربص : من 09 مارس 2022 الى 10 أفريل 2022

السنة الجامعية

2022/2021

الجـمهورية الجـــــزائرية الديمــقراطية الشـــعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة نـهاية الدورة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص : **محاسبة و مالية**

الموضوع :

معايير و إجراءات منح قروض الاستثمار و قروض الاستغلال
دراسة حالة في البنك الوطني الجزائري BNA

من اعداد الطالب: **تحت إشراف :**

سحنون مداش **د.عائشة حمدوش**

المؤسسة المستقبلة : البنك الوطني الجزائري – وكالة رقم 430 بوفاريك –

فترة التربص : من 09 مارس 2022 الى 10 أفريل 2022

السنة الجامعية

2022/2021

شكر

نحمد الله عز وجل ونشكره وهو أحق بالشكر على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث.

اتقدم بالشكر الخالص الى كل من كانت له يد المساعدة لإتمام هذه المذكرة

وكل الشكر للأستاذة المشرفة على مذكرتي " .حمدوش عائشة " التي ساعدتني بشكل كبير في اتمام المذكرة وهذا من خلال نصائحها ونقدها البناء؛ فلم تبخلني بعلمها و افكارها، و اتقدم بالشكر و التقدير للقائمين على البنك الوطني الجزائري وكالة بوفاريك الذين منحوني الفرصة للتربص ؛ كما اود تقديم شكر خاص لفريق مصلحة القروض وأخص بالذكر رئيسة المصلحة " هيني سهام " و المشرفة على تدريبي.

كما أتقدم بجزيل الشكر الى كل القائمين على المدرسة العليا للتجارة من إداريين و أساتذة .

اهداء

بسم لله الرحمان الرحيم والصلاة على سيدنا ورسولنا محمد وعلى أله و صحبه اجمعين اما بعد:

الحمد لله حمدا كثيرا، الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذه الخطوة من المسيرة الدراسية واهدي ثمرة جهدي

الى من لا املك الكلمات الكافية لشكرهم

أبي الغالي الذي ساندني طيلة مشوار الدراسي وأمي التي شقت في سبيل رعايتي وتربيتي.

والى اخي و اختي اللذان شجعاني وساعداني ؛

والى جميع رفاقي اللذين قضيت معهم سنوات من الالفة والمحبة و لكل من جمعتني بهم الدراسة

إلى كل من علمني حرفا ، أو لقنني درسا او اعطاني نصيحة

قائمة الجداول

جدول 1: الميزانية المالية المفصلة 27

الجدول 2: مخطط التمويل..... 34

جدول 3 حسابات النتائج..... 35

جدول 4 جانب الأصول للميزانية التقديرية ل 5 سنوت..... 54

جدول5 جانب خصوم للميزانية التقديرية ل 5 سنوات 54

جدول 6 مؤشرات التوازن المالي لسنوات التقديرية..... 55

جدول 7 لبعض النسب المئوية لخمس سنوات القادمة 55

جدول8 يتضمن جانب الأصول من الميزانية 56

جدول 9يتضمن جانب الخصوم..... 57

جدول 10 يتضمن المؤشرات المالية..... 57

جدول 11 النسب المئوية المالية 58

جدول12 : تقسيم العينة من على أساس عينة البناء و التحقق..... 59

جدول 13: توزيع المؤسسات حسب الشكل القانوني 60

جدول 14 :توزيع المؤسسات حسب الشكل القانوني والملاءة..... 61

جدول 15:توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط..... 62

جدول 16: توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط والملاءة..... 63

جدول 17 :توزيع المؤسسات حسب حركة رقم الاعمال..... 64

الجدول 18: توزيع المؤسسات حسب حركة الاموال والملاءة..... 64

الجدول 19 : المؤشرات المالية 65

الجدول 20: النموذج اللوجستي لحساب احتمال سلامة الزبائن في تسديد القروض..... 66

لجدول 21 : نتائج اختبار كاي تربيع للدلالة الاحصائية لصحة توصيف النموذج..... 67

الجدول رقم22: جدول تصنيف المؤسسات وفق النموذج المقدر 68

قائمة الاشكال

الشكل رقم (1): خطوات منح القرض.....07

الشكل 2: الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري رقم 430 بوفاريك ولاية البليدة.....48

الشكل رقم3: توزيع المؤسسات حسب الشكل القانوني.....60

الشكل رقم(4) توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط.....62

الفهرس

شكر 4
اهداء 5
قائمة الجداول 5
قائمة الاشكال IV
الفهرس V
ملخص: VII
المقدمة العامة ..... **Erreur ! Signet non défini.**
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول القروض البنكيةّ ..... **Erreur ! Signet non défini.**
تمقدمة الفصل الأول : 2
المبحث الأول: ماهية القروض البنكية 3
المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية 3
المطلب الثاني: أهمية القرض ووظائفه 3
المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية ومراحل منح القرض 4
المبحث الثاني: قروض الاستثمار 8
المطلب الأول: مفهوم قروض الاستثمار 8
المطلب الثاني: عمليات قروض الاستثمار 8
المطلب الثالث: مخاطر القروض 10
المبحث الثالث: قروض الاستغلال 12
المطلب الأول: مفهوم قروض الاستغلال 12
المطلب الثاني: أنواع قروض الاستغلال 12
المطلب الثالث: تجنب المخاطر والحد منها 15
خلاصة الفصل الاول: 16
الفصل الثاني: 17
معايير وإجراءات منح القروض 17
مقدمة الفصل الثاني : 18
المبحث الأول: سياسة الإقراض 19
المطلب الأول: مفهوم سياسة الإقراض وأهميته 19
المطلب الثاني: مكونات سياسة الإقراض 19
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض 22
المبحث الثاني: الدراسة التقنية والمالية لطلب القرض 24
المطلب الاول: مكونات ملف القرض والاستعلام المصرفي 24

المطلب الثاني: الدراسة المالية لملف قرض الاستغلال و قرض الاستثمار 27
المطلب الثالث : تحليل الدراسة التقنو اقتصادية للمشروع 35
المبحث الثالث : المعايير المعتمد في منح القروض 38
المطلب الأول : المعايير المعروفة ب 5 CS' 38
المطلب الثاني: المعايير المعروفة ب 5PS' 39
المطلب الثالث: المعايير المعروفة ب PRISM 40
خلاصة الفصل الثاني :..... 42
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية..... **Erreur ! Signet non défini.**
مقدمة الفصل الثالث :..... 44
المبحث الأول : تقديم البنك الوطني الجزائري BNA 45
المطلب الأول : انشاء البنك الوطني الجزائري BNA..... 45
المطلب الثاني : اهم مهام البنك الوطني الجزائري و أهدافه المسطرة :..... 45
المطلب الثالث : وكالة البنك الوطني الجزائري BNA رقم 430 بوفاريك و هيكلها التنظيمي..... 46
المبحث الثاني : دراسة ملف قرض الاستثمار و قرض الاستغلال..... 51
المطلب الأول : مكونات ملف قرض الاستثمار و قرض الاستغلال..... 51
المطلب الثاني : دراسة ملف قرض الاستثمار 52
المطلب الثالث : دراسة ملف قرض الاستغلال 56
المبحث الثالث : اقتراح نموذج لتحديد المعايير التمييزية في حساب احتمال سلامة الزبون المتقدم بطلب قرض: 58
المطلب الأول : تحديد العينة المستهدفة و تصنيفها..... 58
المطلب الثاني : تحديد المتغيرات..... 59
خلاصة الفصل الثالث: 69
الخاتمة العامة: ..... **Erreur ! Signet non défini.**
قائمة المراجع 83

ملخص:

القرض هو عبارة عن وسيلة تلجأ اليها المؤسسات الاقتصادية والمستثمرين من اجل التوسع في نشاطهم او تمويل مشاريع جديدة، لذا يعمل البنك على تلبية حاجة عملائه عن طريق جمع الأموال من مصادر مختلفة ومنحهم إياه في شكل تمويل مع التزام العملاء بتسديد تلك الأموال في تاريخ استحقاقها مع فوائد.

تصنف القروض حسب اجالها فنجد منها قروض طويلة الاجل التي تفوق سبع سنوات وقروض متوسطة و قصيرة الاجل، كما تمنح القروض على حسب الغرض الذي طلبت من اجله فمنها قروض موجهة لتمويل العمليات الاستهلاكية وقروض موجهة لتمويل العمليات الإنتاجية و التجارية و هذه القروض تمنح مقابل ضمانات و قائمة على أساس الثقة بن العميل و بنكه.

تعتبر قروض الاستثمار وقروض الاستغلال من بين اهم القروض التي توفرها البنوك للمؤسسات الاقتصادية و المستثمرين ، فالقروض الاستثمارية هي عبارة عن ائتمان تستفيد منه المؤسسات لمدة طويل تفوق السنتان موجه لتمويل أصولها الثابتة و التوسع في نشاطها الإنتاجي او التجاري مقابل ضمانات و معدل فائدة تكون نوعا ما مرتفعة و ذلك لارتفاع درجة المخاطرة مقابل هذا القرض ، اما القروض الاستغلالية فهي أموال تلجأ المؤسسة لاقتراضها من البنك نظرا لاختلال في دورتها الاستغلالية نتيجة تأخر في تحصيل إيراداتها ، و تلتزم بإعادة تلك أموال في فترة لا تتعدى 18 شهرا .

يرتبط كل قرض بمجموعة من المخاطر لذا وجب على البنك اتخاذ مجموعة من التدابير من اجل التخفيض من درجة المخاطرة، وذلك عن طريق معرفة المركز المالي لي شخص المراد اقراضه باستعمال مجموعة من المؤشرات المالية تحدد حالة المالية للعميل، إضافة الى ذلك يتم دراسة المشروع دراسة تقنو اقتصادية تمكن البنك من تحديد مدى نجاح المشروع لكي يضمن استرداد أمواله.

و من خلال دراستنا سوف نقوم بتحديد اهم المعايير و المؤشرات المالية التي تعتمد عليها البنوك و نحاول بناء نموذج اعتمادا عل تلك المعايير و المؤشرات يمكن البنك من تحديد مدى سلامة العميل .

الكلمات المفتاحية: ضمانات، معدل فائدة ، درجة المخاطرة ، المركز المالي ، المؤشرات المالية ، دراسة تقنو اقتصادية

Résumé :

Le prêt est un moyen auquel les entreprise économiques et les investisseurs recourent pour étendre leurs activités ou financer de nouveaux projets, la banque travaille donc pour répondre aux besoins de ses clients en collectant des fonds de différentes sources et en les leur donnant sous forme de financement avec l'engagement des clients à payer ces fonds à leur date d'échéance avec des intérêt.

Les prêts sont classés selon leurs durées, ainsi on trouve des prêts à long terme qui dépassent sept ans et des prêts à moyen et court terme. Les prêts sont également accordés selon l'objet pour lequel ils ont été demandés. Certains d'entre eux sont orientés vers le financement d'opérations de consommation. Et des prêts destinés au financement de la production et des opérations commerciales, et ces prêts sont accordés contre des garanties et reposent sur la confiance entre le client et sa banque.

Les crédits d'investissement et les crédits d'exploitation comptent parmi les prêts les plus importants que les banques accordent aux institutions économiques et aux investisseurs. en contrepartie de garanties et d'un taux d'intérêt quelque peu Cela s'explique par le degré de risque élevé de ce prêt Quant aux prêts d'exploitation, il s'agit de fonds auxquels l'institution recourt en empruntant à la banque en raison d'un déséquilibre de son cycle d'exploitation comme en raison d'un retard dans la perception de ses revenus, et elle est tenue de restituer ces fonds dans un délai n'excédant pas 18 mois.

Chaque prêt est associé à un ensemble de risques, la banque doit donc prendre un ensemble de mesures afin de réduire le degré de risque, en connaissant la situation financière de la personne à prêter à l'aide d'un ensemble d'indicateurs financiers qui déterminent la situation financière du client, en plus de cela le projet fait l'objet d'une étude technico-économique La banque a pu déterminer la réussite du projet afin de garantir le recouvrement de ses fonds.

Mots clés : garanties , taux d'intérêt , le degré de risque , les indicateurs financiers , situation financière , étude technico-économique

مقدمة
عامة

مقدمة عامة :

للبنوك أهمية بالغة في مختلف اقتصاديات الدول، حيث تدفع بعجلة التنمية الى الأمام و تنشط الدورة الاقتصادية عن طريق تمويل المؤسسات الاقتصادية سواء الحكومية منها او الخاصة ، و ذلك بجمع الأموال من مصادرها المختلفة و تحويلها الى قروض .

ان منح القروض يعتبر من الوظائف الأساسية للبنوك، حيث تضع تحت تصرف عملائها العديد من القروض يمكن تصنيفها حسب طبيعتها و اجالها و الغرض منها، و من بين اهم القروض التي تقدمها البنوك للمؤسسات الاقتصادية و المستثمرين قروض الاستثمار و قروض الاستغلال، يرتبط كل قرض بمجموع من المخاطر وجب على البنك اخذ الحيطة من اجل تفاديها .

تتخذ البنوك بعض الإجراءات والتدابير قبل اتخاذ قرار منح الائتمان للمستثمرين و ذلك من اجل تقليص درجة المخاطرة، و تتمثل هذه الإجراءات في دراسة مالية للمشروع المراد تمويله تمكن البنك من تحديد المركز المالي للعميل إضافة الى دراسة اقتصادية تلخص نقاط قوة و نقاط ضعف المشروع كما يعتمد أيضا البنك على مجموعة من المعايير تمكنه من دراسة شخصية العميل و درجة وفائه و جديته .

ومن خلال هذا السياق يمكن طرح اشكاليتنا على النحو التالي:

- ✓ **ماهي المعايير والإجراءات التي تعتمد عليها البنوك لاتخاذ قرار منح قروض الاستثمار وقروض الاستغلال؟**

و من اجل معالجة هذه الإشكالية يتوجب علينا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهية القروض و أنواعها و المخاطر المرتبطة بها؟
- ماهية سياسة الإقراض و مكوناتها و أهميتها بالنسبة للبنوك؟
- ماهي خطوات دراسة ملفات قروض الاستثمار وقروض الاستغلال؟

وللإجابة على هذه التساؤلات نعتمد على مجموعة من الفرضيات:

- القروض هي عبارة عن مبالغ مالية تمنحها البنوك للعملاء مقابل ضمانات وفائدة ، و تتمثل مخاطر القروض في خطر عدم التسديد وخطر افلاس العميل وفشل المشروع الممول.
- سياسة الإقراض عبارة عن مجموعة القواعد التي تحدد حجم الأموال التي يمكن للبنك منحه لعملائه وسعر الفائدة الذي يفرضه مقابل القرض.
- تعتمد البنوك على دراسة المؤشرات المالية وتحليل المحيط الاقتصادي للمشروع لاتخاذ قرار منح القرض او الرفض.

أهمية الدراسة:

من خلال هذه الدراسة سنتمكن من تحديد دور وأهمية مصلحة القروض بالبنك والتي تعتبر من بين المصلح الرئيسية به، وذلك من خلال التعرف على الخطوات والدراسات التي تقوم بها خلال عملية منح القروض و تمويل المؤسسات الاقتصادية.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

- معرفة ماهية قروض الاستثمار وقروض الاستغلال.
- تحديد الضمانات التي يطلبها البنك من العميل لتقليل من المخاطرة.
- ابراز أهمية قروض الاستثمار وقروض الاستغلال.
- معرفة كيفية استعمال المؤشرات المالية لتحديد المركز المالي للعميل.

الدافع من اختيار الموضوع:

- قيمة البحث
- الرغبة في معرفة الإجراءات التي تتبعها البنوك لاتخاذ قرار منح القرض او الرفض.
- الرغبة في معرفة المعايير الأساسية المستعملة في تقييم المؤسسات من طرف البنك ومن ثم أخذ القرار بالمنح أو الرفض.

الطريقة المنهجية والأدوات المستعملة في البحث:

من أجل الرد على الاشكالية المطروحة والتحقق من الفرضيات السابقة تم استخدام المنهج الوصفي القائم على البحث الوثائقي (كتب، نصوص قانونية، مقالات، أطروحات، تقارير وأدلة) لفهم ومعرفة الجوانب النظرية المتعلقة بالفصلين الأول والثاني أما في الفصل الاخير فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي والتجريبي بتحليل البيانات وتفسيرها والوصول الى نتائج عامة وتوصيات و محاولة بناء نموذج يسمح لنا بقياس احتمالية سلامة العميل او لا.

خطة البحث:

في محاولتنا للإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاث فصول، ويتكون كل فصل من ثلاث مباحث تدخل ضمن موضوع الفصل.

يتمثل الفصل الأول في مفاهيم عامة حول القروض، حيث سوف نتطرق في المبحث الأول الى ماهية القروض البنكية وأهميتها وأنواعها، اما المبحث الثاني فيتضمن مفهوم قروض الاستثمار والعمليات المنتهجة في تمويل الاستثمار إضافة الى مخاطر القرض، والمبحث الثالث يتضمن مفهوم قرض الاستغلال وأنواعه وطرق الحد من مخاطره.

الفصل الثاني نتعرض فيه الى معايير وإجراءات منح القروض، حيث سنعرض في المبحث الأول سياسة الإقراض المنتهجة من طرف البنك و مكوناتها ، أما في المبحث الثاني فنتطرق الى الدراسة التقنية الاقتصادية و المالية لملف القرض ، اما المبحث الثالث فنعرض فيه المعايير المعتمدة في منح القروض .

الفصل الثالث يتضمن الدراسة التطبيقية على مستوى وكالة البنك الوطني الجزائري BNA ، ويتضمن تضرة عامة حول البنك الوطني الجزائري في المبحث الأول ، اما في المبحث الثاني و الثالث فيتضمن معالجة ملفات قروض الاستثمار و الاستغلال .

الدراسات السابقة :

- تيطوم هاجر : مذكرة ماستر " سياسات و إجراءات منح القروض البنكية دراسة منح القرض الفلاحي BADR " جامعة محمد بوضياف المسيلة السنة الجامعية 2016/2015
- علاش شهرزاد : مذكرة الماستر " معايير و إجراءات منح القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة " جامعة اكلي محند اولحاج البويرة السنة الجامعية 2017 /2018
- قروط زهرة ، العايدي سعيدة : مذكر الماستر " تقييم اليات منح القروض الاستثمارية في البنوك التجارية دراسة حالة بين الوكالات CNEP CPA BDL " جامعة احمد دراية أدرار السنة الجامعية 2015/2014

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول القروض البنكيةّ

مقدمة الفصل الأول :

تعتبر عملية منح القروض من اهم الوظائف التي يقوم بها البنك حيث يعمل على تمويل الأفراد والمشروعات، فيضع تحت تصرفهم أنواع متعددة من القروض حسب حاجيات العميل المقترض فمنها قروض الاستثمار وقروض الاستغلال.

ان عملية الإقراض لا تخلوا من المخاطر لذا وجب على البنك اخذ بعض التدابير للحد منها. ونظرا لأهمية الموضوع سنقوم بدراسة المفاهيم الاساسية للقروض حيث قسمنا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: في هذا المبحث سنتعرض الى مفهوم القروض بصفة عامة وأهميتها وسوف نتحدث عن أنواعها ومراحل منحها.

المبحث الثاني: سنعالج فيه مفهوم قروض الاستثمار وعملياته والأخطار المتعلقة بالقرض

المبحث الثالث: سيتناول قروض الاستغلال وأنواعها و أساليب تجنب المخاطر و الحد منها.

المبحث الأول: ماهية القروض البنكية

ان البنك يقوم بدور وسيط بين المتعاملين الاقتصادين، حيث يقوم أصحاب الأموال الذين يمتلكون فائض في أموال بإيداع تلك الفوائض في حساباتهم البنكية في شكل ودائع، و يقوم البنك باستعمال تلك الودائع لتمويل الحاجات المالية للمتعاملين الاقتصادين في شكل قروض مقابل فوائد التي تعتبر مصدر دخل للبنك

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية

عرفت القروض من طرف الاقتصاديون و المختصون في مجال القروض بتعاريف عديدة يمكن تعريف القرض لغة على انه مشتق من كلمة لاتينية CARDDO حيث CARD تعني الثقة و DO تعني الثقة و عليه فان القرض لغة تعني وضع الثقة ، اما من المنظور الاصطلاحي فتعني إمكانية الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الحصول على سيولة مقابل إعادة ارجاعها الى مصدرها في تاريخ محددا مستقبلا .[1]

تعرف القروض على انها تلك الخدمات المقدمة للعملاء عن طريق تمويل الافراد و المؤسسات بالأموال اللازمة مع التزامهم بإرجاعها مع فوائدها.[2]

كما ان القرض يصنف من أفعال الثقة بين المتعاملين، و يعني قيام البنك و هو الدائن بتحويل الأموال لحساب شخص اخر يدعى المدين على أن يلتزم هذا الأخير على تسديد تلك الأموال مع الفوائد عند انتهاء الفترة المتفق عليها.[3]

و يعرف أيضا على انه تسليف المال لاستغلاله في العمليات الإنتاجية و الاستهلاك و هو قائم على ثلاث شروط أساسية « الثقة، الوقت، الوعد بالإرجاع ".

و من خلال التعاريف السابقة نستنج أن:

القرض هو عبارة عن الثقة التي يضعها البنك في زبونه بحيث يلبي طلبه المتمثل في الحاجة الى المال لمدة معينة من اجل تغطية عملياته الإنتاجية والاستهلاكية على ان يلتزم بإرجاعه وتسديده مع فوائد عند انقضاء تلك المدة.

المطلب الثاني: أهمية القرض ووظائفه

القروض هي وسيلة للتبادل حيث يتم تحويل رأس مال من شخص لدية فائض في الأموال لصالح شخص اخر يعاني من احتياج الى الأموال. وتعتبر القروض المصدر الأهم لإيرادات البنك وتمثل الجزء الأكبر من استخداماته، وبالتالي فإن البنك يركز على القروض المصرفية أكثر من غيرها.[4]

كما أن للقروض أهمية كبيرة في تنشيط الدورة الاقتصادية وذلك بتمويل دورة الاستثمار ودورة الاستغلال للمؤسسات الاقتصادية والتجار حيث تمكنهم من اقتناء مستلزمات الإنتاج وتغطية المصاريف والأعباء.

وللائتمان (القرض) دور في تغذية النشاط الاقتصادي من خلال تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية والمساهمة في خلق مناصب شغل وتقليص البطالة عن طريق تمويل المستثمرين وبالتالي زيادة القدرة شرائية لأفراد المجتمع وتحسين المستوى المعيشي.[1]

---

[1] عبد المعطي رضا أرشيد ،محفوظ أحمد جودة ، **إدارة الائتمان** ، دار وائل للنشر والطباعة ، لأردن، ،1999ص .13 و ص 32

[2] عبد الحميد عبد المطلب: البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها الطبعة 2000 الدار الجامعية الإسكندرية ص103

[3] ا اسلام عبد القادر عثمان :القروض البنكية الطبعة الأولى 2017 مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية ص 09

[4] ا عبد الحميد عبد المطلب : البنوك شاملة عملياتها و إدارتها , الدار الجامعية ,الإسكندرية ,2000'صفحة 104

وتتمثل وظائف القروض في: [2]

1. **وظيفة تمويل الإنتاج:** حيث تلجأ العديد من المؤسسات الإنتاجية الى البنوك و المصارف والمؤسسات المالية الأخرى من الاجل الحصول على القروض و استغلاله في الاستثمار الإنتاجي، و يقوم البنك بتوفير التمويل اللازم للمؤسسات عن طريق لعب دور الوساطة بين المدخرين لديه والمستثمرين أي المحتاجين الى التمويل.
2. **وظيفة تمويل الاستهلاك:** حيث تقوم البنوك بتمويل العمليات الاستهلاكية للمستهلكين نتيجة عجزهم عن دفع قيمتها في الوقت الحالي مع التزاهم بإرجاع قيمة التمويل مستقبلا الى البنك ، حيث يساهم القرض الاستهلاكي على تشجيع الإنتاج .
3. **وضعية تسوية المبادلات:** حيث ساهم استخدام أدوات الائتمان و خصم الأوراق التجارية على تسهيل عمليات التبادل و زيادة حجمها.

المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية ومراحل منح القرض

أولا: أنواع القروض

تصنف وتقسم القروض على حسب اجالها، والأغراض التي تستخدم فيها، وعلى حسب الضمانات المقدمة للبنك و حسب المقترضين، إن هذا التقسيم يمكن البنك من تتبع نشاطه و مقارنته مع نشاط البنوك التجارية الأخرى، و فيما يلي سوف نشرح كل صنف من أصناف القروض:

أ) **القروض حسب اجالها [3]:** في هذا الصنف تقسم القروض على حسب المدة فنجد:

- **قروض قصيرة الأجل:** هي عبارة عن أموال يقرضها البنك لمدة تقل عن سنة للمنشئات وذلك لتمويل دورتها الاستغلالية ونشاطها التجاري.
- **قروض متوسطة الأجل:** تستعمل لتمويل العمليات الرأسمالية للمشروعات والتوسع في النشاط وتصل مدتها الى خمس سنوات.
- **قروض طويلة الأجل:** هو تمويل للمشاريع التي تفوق مدتها الخمس سنوات والمتعلقة بالإسكان واستصلاح الأراضي وتشيد المصانع والمشاريع طويلة الأجل.

ب) **القروض حسب الغرض [4]:** وتنقسم وفقا لهذا الصنف الى:

- **قروض استهلاكية:** هي قروض تستخدم في الحصول على السلع الاستهلاكية وتغطية المصاريف التي تفوق الدخل الحالي للمقترض، ويقوم هذا الأخير بتسديد القرض من دخله المستقبلي او تصفية بعض ممتلكاته.

---

[1] اسلام عبد القادر عثمان : القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية و العقارات , مرجع سبق ذكره صفحة 11

[2] الشمري ناظم محمد النوري ، **النقود والمصارف** ، جامعة الموصل مديرية دار الكتاب للطباعة ، العراق ، 1995، ص 111 ،112 ، 113

[3] عبد الحميد عبد المطلب : البنوك شاملة عملياتها و إدارتها ,مرجع سبق ذكره صفحة 113

[4] نفس المرجع صفحة 114, 115

- **قروض إنتاجية:** هي مبالغ مالية تقترضها المؤسسة من البنك لاقتناء الوسائل اللازمة لعملية الإنتاج وشراء المواد الأولية، و نظرا لطول فترة هذا نوع من القروض فإن البنك تمنحها مقابل ضمان عيني كبير وتأكد من سلامة الوضع المالي للمؤسسة .
- **قروض تجارية:** هي مبالغ مالية يعيرها البنك الى التجار، المزارعين والمنتجين لتمويل نشاطهم التجاري و الإنتاجي، و توجد بعض البنوك متخصصة في تمويل كل نوع من هذه الأنشطة.
- **قروض استثمارية:** هي قروض تمنح للبنوك الاستثمارية والشركات الاستثمارية لتمويل عمليات اقتناء الأسهم و السندات

ت) **القروض حسب الضمان** [1]: و ينقسم الى:

- **قروض مضمونة:** هي قروض تمنح للمقترض مقابل ضمانات عينية او شخصية

- **قروض بضمانات شخصية :** يتم الاخذ بعين الاعتبار المركز المالي للعميل ، فإن كان في وضعية مالية محببة فإنه غير ملزم بتقديم ضمانات عينية للبنك .
- **قروض بضمانات عينية:** هي قروض تمنح مقابل ضمان مادي كالبضائع ، أوراق مالية ، اسهم و سندات تودع لدى البنك كتأمين للقرض ، و يشترط البنك ان تكون قيمة الضمان العيني اكبر من قيمة القرض و ذلك كهامش أمان للبنك .

- **القروض غير المضمونة:** هي قروض تمنح للعميل بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل و قدرته على تسديد القرض في الوقت المحدد، و تقدم دون أي ضمان عيني أو شخصي و يكتفي البنك بتحليل القوائم المالية للمقترض و التأكد من إمكانية العميل بالوفاء.
- **القروض حسب المقترضين** [2] **:** و تنقسم الى:
  - قروض للأفراد والشركات و المؤسسات المالية الأخرى.
  - قروض للقطاع العام والخاص و قروض للحكومة.
  - قروض للمستهلكين والمنتجين والمقاولين وأصحاب الاعمال
  - قروض للعملاء وقروض لأخرين

[1] اعبد الحميد عبد المطلب : البنوك شاملة عملياتها و إدارتها ,مرجع سبق ذكره صفحة 116 و 117
[2] ا نفس المرجع صفحة 118

ثانيا: مراحل منح القروض [1]

ان القرض يمر بعدة مراحل قبل منحه وتتمثل هذه المراحل في:

أ) **البحث عن القرض وجلب العملاء:** حيث يعمل البنك في هذه المرحلة على تسويق القرض و جذب عملاء جدد.

ب) **تقديم طلبات الإقراض:** حيث يتم تقديمها وفق نموذج يستوفي جميع الشروط اللازمة والوثائق المكونة لطلب من اجل إدخالها في الحاسب الالي لتكوين بنك المعلومات .

ت) **الفرز و التصور المبدئي:** يتم في هذه المرحلة فرز الطلبات المقدمة و دراستها من حيث استوفاء الشروط اللازمة و رفض الطلبات الناقصة ، و من ثم تبدأ عملية التحليل الائتماني و اجراء الاستعلام بما يوافق سياسة البنك و الدول .

ث) **التقييم (السابق) :** يتم في هذه المرحلة تحديد التكاليف و المنافع وفقا للمعايير الموضوعة من طرف إدارة البنك .

ج) **التفاوض:** يتم في هذه المرحلة التفاوض على البدائل المختلفة التي تؤدي الى توافق احتياجات العميل و ظروفه مع احتياجات البنك و ظروفه و ذلك وفق مبدئ "انا اكسب وانت تكسب " ، و يتناول هذا التفاوض عادة مبلغ القرض و مدته .

ح) **اتخاذ القرار:** بعد توافق ارادتي المقترض و المقرض بالقبول، يقومان بتوقيع عقد بينهما دون فرض أي شروط أخرى .

خ) **سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة:** في هذه المرحلة يتم تحويل المبلغ المتفق عليه الى حساب العميل و يقوم هذا الأخير بسحب المبلغ دفعة واحدة او على دفعات و يلتزم بالشروط الموضوعية

د) **استرداد الأموال (تحصيل القرض): حيث** يقوم البنك بتحصيل المبلغ المقترض من طرف العميل و ذلك عند انقضاء مدة القرض.

ذ) **التقييم اللاحق:** يتم في هذه المرحلة مقارنة الأداء الفعلي مع الأهداف الموضوعة والمسطرة وتحديد الانحرافات لتفاديها مستقبلا.

ر) **بنك المعلومات:** يتم في هذه الخطوة تخزين كل المعطيات المتعلقة بمراحل القرض السابقة في الحاسب الالي و تحليلها لاستخدامها في وضع السياسات المستقبلية .

يمكن تلخيص خطوات القرض في الشكل التالي:

[1] إسلام عبد القادر عثمان : القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية و العقارات ، مرجع سبق ذكره صفحة 20

الشكل رقم (1) : خطوات منح القرض

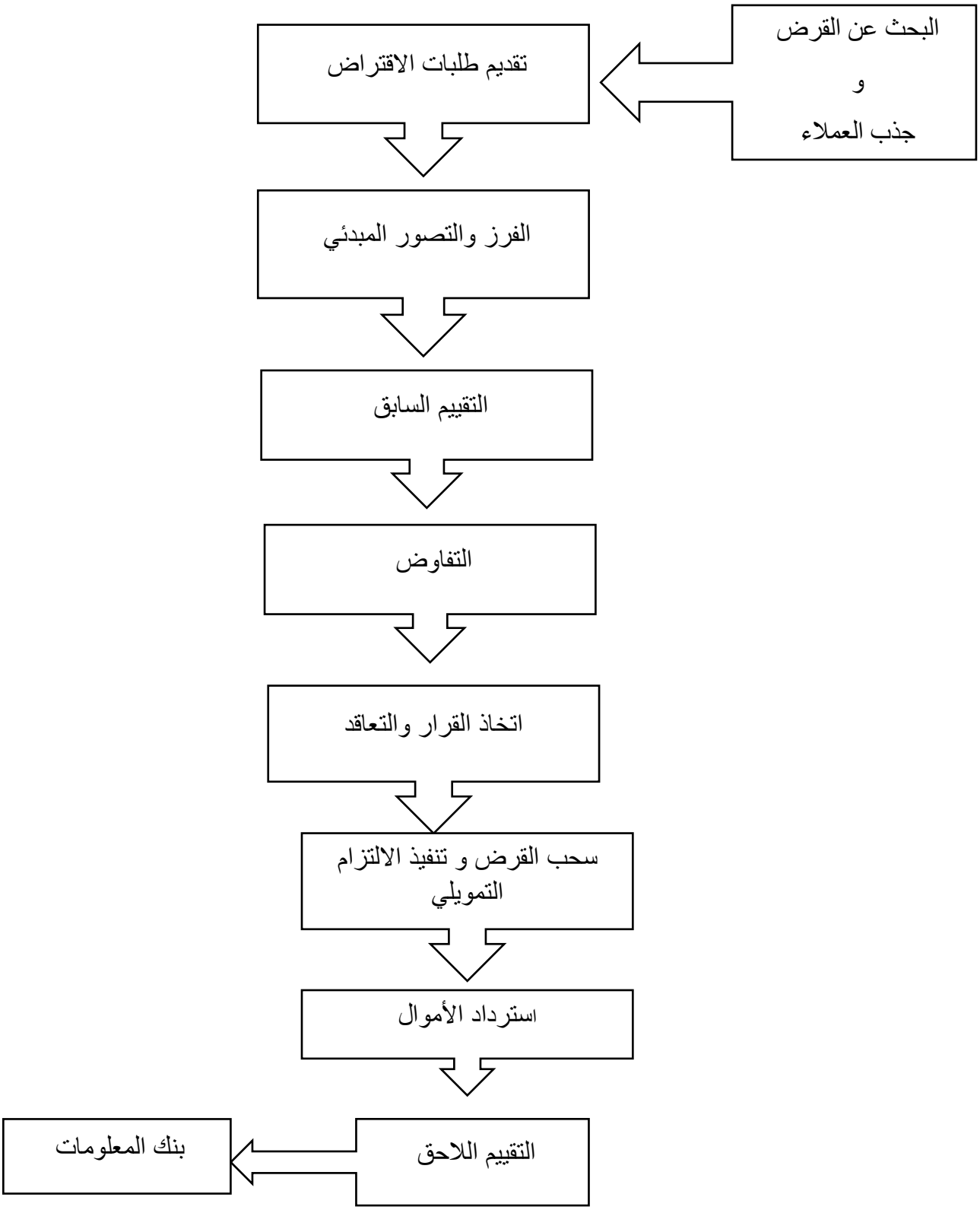

المبحث الثاني: قروض الاستثمار

تلجأ معظم المؤسسات عند بداية نشاطها الاستثماري الى البنوك من اجل الحصول على القرض اللازم لتغطية الحاجات المتعلقة بذلك النشاط والمتمثل في القرض الاستثماري، في هذا المبحث سوف نتطرق الى اهم نقاط المتعلقة بهذا النوع من القروض.

المطلب الأول: مفهوم قروض الاستثمار

هي عبارة عن أموال تقترضها المؤسسات من البنوك من أجل توسيع وتجديد أصولها الثابتة من معدات وأدوات إنتاجية وعقارات، وتكون بمبالغ ضخمة ولمدة طويلة وبمعدلات فائدة مرتفعة.[1]

تعني قيام البنك بتمويل العميل لمدة تفوق سنتين، فتكون قروض متوسطة الأجل إذا تعلقت بتمويل الآلات والمعدات اما اذا تعلق الأمر بتمويل الأراضي و البناءات و العقارات بصفة عامة فيكون قرض طويل الأجل.[2]

تعني اقبال البنك على تجميد أمواله لمدة تفوق سنتين على حسب طبيعة الاستثمار الممول فإذا كان التمويل موجه لاقتناء المعدات فنكون امام قرض متوسط الاجل اما إذا طان موجه لتمويل العقارات فنكون اما تمويل طويل الاجل، و نظرا لصعوبة تمويل هذه العمليات نظرا لحجمها الكبير و مدتها طويلة تم ابتكار نوع جديد من الائتمان يدعى بالائتمان الايجاري. [3]

كما عرفت على انها قروض موجهة لتمويل عمليات الاقتناء للأجهزة و براءات الاختراع، و تفوق مدة سنتين لتصل الى سبع سنوات او اكثر.[4]

فقروض الاستثمار هي مبالغ مالية تقرضها البنوك للمؤسسات بمختلف احجامها لتوسع في استثماراتها وذلك لمدة طويلة أو متوسطة مقابل معدل فائدة.

المطلب الثاني: عمليات قروض الاستثمار

سوف نتطرق الى العمليات الكلاسيكية والعمليات الحديثة في تمويل الاستثمار

أولا: العمليات الكلاسيكية لتمويل الاستثمار:

تتكون عمليات التمويل الكلاسيكي للاستثمارات من نوعين هما: قروض متوسطة الاجل، وقروض طويل الاجل وكل قرض مرتبط بطبيعة الاستثمار ذاته

أ) **قروض متوسطة الاجل** [5]هي قروض موجهة لتمويل الاستثمارات الأقل من سبع سنوات كاقتناء الات الإنتاج ومعدات النقل وفي هذه المدة يكون البنك معرض لخطر تجميد أمواله بالإضافة الى مخاطر أخرى مثل خطر عدم التسديد. وتميز قروض متوسطة الاجل بنوعين، الأول هي عبارة عن قروض قابلة للتعبئة لدى مؤسسات مالية أخرى أو لدى معهد الإصدار، ونوع الثاني فهي قروض غير قابلة لتعبئة. فالقروض القابلة لتعبئة يمكن للبنك إعادة خصمها لدى مؤسسات مالية اخرى أو البنك المركزي في حالة حاجة البنك الى سيولة كما تسمح له بتقليل خطر تجميد الأموال. أما بالنسبة

---

[1] مركان محمد البشير ، أ.د بوخاري عبد الحميد ، د. عادل رضوان : القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة و التمية الريفية ، وكالة تيسمسيلت ، https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/109/2/2/57392 التصفح كان بتاريخ 21 فيفري 2022 على ساعة 14:30

[2] الطاهر لطرش : تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السابعة ، الجزائر ،2010، صفحة 73

[3] منهل مطر ديب سوتر ، رضوان وليد العمار ، **النقود والبنوك** ، مؤسسة الآلاء للطباعة والنشر ، عمان ، 1996ص 73

[4] مصطفى رشيدي شيحة ، **النقود والعلاقات الدولية** ، الدار الجامعية ، 1985 ، ص 226 و 227

[5] الطاهر لطرش : تقنيات البنوك ، مرجع سبق ذكرة صفحة 74

للقروض الغير قابلة لتعبئة فالبنك معرض لخطر أكبر وذلك لعدم قدرته على إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسات المالية و البنك المركزي، لذا يجب على البنك ان يحسن برمجة القروض زمانيا و ذلك لتجنب الوقوع في ازمة السيولة و تقليل من مخاطر الأخرى.

ب) قروض طويلة الاجل [1]هي عبارة عن قروض تفوق مدتها سبع سنوات و تصل أحيانا الى عشرون سنة، يتم تمويل فيها استثمارات خاصة و طويلة مثل اقتناء العقارات و المشاريع كبيرة، و تتميز هذه القروض بضخامة المبالغ و طول مدته حيث تقوم بمنحها مؤسسات متخصصة عن طريق اعتمادها مصادر ادخارية طويلة عادة البنوك التجارية لا تقوى على جمعها .

ثانيا: عمليات التمويل الحديثة:

عرف النظام البنكي تطور وسائل التمويل وظهور طرق تمويل حديثة وذلك لتجنب عراقيل التمويل الكلاسيكي وتقليل من مخاطره فظهر ما يعرف بالقرض الايجاري او بمعنى اخر الائتمان الايجاري

أ) مفهوم الائتمان الايجاري و خصائصه: [2] هي عملية قانونية يقوم بها البنك و المؤسسات المالية الأخرى بالإضافة الى مؤسسات التأجير المؤهلة، بوضع أصول منقولة و غير منقولة مثل الات ومعدات و أصول مادية أخرى تحت تصرف المؤسسة المقترضة مع إمكانية المؤسسة المقرضة بتنازل عن تلك الأصول عند نهاية الفترة المتفق عليها ، و يتم دفع قيمة الأصول في شكل أقساط متفق عليها و تسمى بثمن الايجار .

ويسمح لنا هذا التعريف استنتاج بعض خصائص الائتمان الايجاري الأساسية:

- ملكية الاستثمار تعود الى المؤسسة المؤجرة و ذلك الى غاية انقضاء فترة العقد، اما المؤسسة المستأجرة فتستفيد من حق الاستعمال فقط.
- خلال فترة العقد تقوم المؤسسة المستأجرة بدفع أقساط تسمى ثمن الايجار والتي تتضمن ثمن الاستثمار بالإضافة الى الفوائد وثمن الشراء وبعض مصاريف الاستغلال.
- عند انتهاء فترة العقد تكون للمؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات تتمثل في تجديد العقد وفقا لشروط يتفق عليها ما يمكن المؤسسة المستأجرة من استعمال الأصل لفترة أخرى دون اكتساب ملكيته، اما الخيار الثاني فيتمثل فقيامها باقتناء الأصل بالقيمة المتفق عليها في العقد ما ينتج عنه انتقال الملكية للمؤسسة المستأجرة، بالنسبة للخيار الثالث فهو امتناع المؤسسة المستأجرة من شراء الأصل او تجديد العقد و تلتزم بإرجاع الأصل الى المؤسسة المؤجرة .
- وجود علاقة ثلاثية بين المؤسسة المؤجرة والمؤسسة المستأجرة ومورد الأصل.

ب) أنواع الائتمان الايجاري: سوف نتطرق الى اهم نوعين من القرض الايجاري و هما الائتمان الايجاري حسب طبيعة العقد و الائتمان الايجاري حسب موضوع العقد .[3]

---

[1] طاهر لطرش : تقنيات بنوك ،مرجع سبق ذكره صفحة 75 و 76
[2] نفس المرجع صفحة 76 , 77
[3] نفس المرجع صفحة 78

- **الائتمان الايجاري حسب طبيعة العقد:**

وينقسم هذا الصنف الى نوعين من الائتمان الايجاري الأول يدعى الائتمان الايجاري العملي و الثاني الائتمان الايجاري المالي و سوف نشرح كلها

- **الائتمان الايجاري المالي:** [1] حسب المادة الثانية من الامر رقم 96-09 المتعلق بالائتمان الايجاري، فإن الائتمان الايجاري المالي يكون عند تحويل كل الحقوق و الالتزامات و المنافع و المساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل الى المستأجر ، و أيضا يمكن للمؤجر استعادة كل نفقات رأس مال مضاف اليه الفوائد و ذلك خلال مدة عقد الائتمان الايجاري .
- **الائتمان الايجاري العملي:** [2] حسب نفس المادة من الامر 96-09 المتعلق بالائتمان الايجاري، يكون الائتمان الايجاري عملي عندما لا يتم تحويل كل الحقوق و الالتزامات و منافع و مساوئ المرتبطة بملكية الأصل او الجزء الأكبر منها الى المستأجر حيث يبقى ذلك الجزء على عاتق المؤجر ، حيث ان هذا الأخير لا تكفيه فترة العقد لاستعادة كل نفقاته بل تلزمه فترة أخرى لاستعادة رأس المال عن طريق تجديد العقد او بيع الأصل .

- **الائتمان الايجاري حسب طبيعة موضوع العقد:**

وينقسم الى الائتمان الايجاري للأصول المنقولة والائتمان الايجاري للأصول الغير منقولة و الائتمان الايجاري للقيم الغير منقولة

الائتمان الايجاري للأصول المقولة:[3]

و تعني قيام البنك بتمويل الحصول على تجهيزات و المعدات اللازمة للأشخاص سواء كانوا طبيعيين او معنويين للقيام بنشاطهم المهني و ذلك مقابل ثمن الايجار لمدة معينة متفق عليها ، فعند انقضاء المدة تعطى فرصة للمستأجر اما بتجديد العقد او شراء الأصل او تخلي عنه .

الائتمان الايجاري للقيم الغير المنقولة:[4]

في هذا النوع يقوم البنك بتمويل جزء من أصول الغير منقولة يكون قد حصل عليها من جهة ثالثة او قام بتشييديها و يسلمها على سبيل الايجار الى المؤسسات المستأجرة للقيام بنشاطها مقابل ثمن الايجار مع اتاحة لهم عند نهاية مدة العقد إمكانية الحصول عل الأصل الغير منقول و تحويل ملكيته لهم.

المطلب الثالث: مخاطر القروض

المخاطرة تعني عدم وفاء المقترض بإرجاع مبلغ القرض في تاريخ استحقاقه وذلك نتيجة عجزه عن سداد أصل القرض و فوائده أو رفضه إرجاع الدين رغم قدرته المالية على ذلك، لذلك وجب على البنك اخذ الاحتياطات اللازمة لتفادي و قوع في الخسارة وفيما يلي سوف نتحدث عن مختلف أنواع مخاطر الإقراض

أولا: المخاطر الخاصة [5]:

وهي عبارة عن المخاطر التي ترتبط بالعميل وطبيعة نشاطه والقطاع الذي ينشط فيه و يمكن حصر هذه المخاطر في:

---

[1] طاهر لطرش : تقنيات بنوك ،مرجع سبق ذكره صفحة 79
[2] نفس المرجع صفحة 79
[3] نفس المرجع صفحة 79 و 80
[4] نفس المرجع صفحة 80
[5] اسلام عبد القادر عثمان : القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية و العقارات ، مرجع سلق ذكره ،صفحة 375-377

أ) **مخاطر عدم التسديد:** ويمكن تحليله على حسب المخاطر التي تكتسبها المؤسسة:

- **مخاطر مرتبطة بالمؤسسة في حد ذاتها:** و تكمن في عدم قدرة المؤسسة المقترضة على تسديد قيمة القرض و يمكن تقسيمها الى ثلاث أنواع :

- خطر مرتبط بالوضعية المالية للمؤسسة: حيث يجب على المصرفي دراسة القوائم المالية للمؤسسة و تحديد وضعيتها المالية و التزاماتها اتجاه الدائنين ، و ذلك قبل منحها القرض من اجل اختيار التمويل الذي يتناسب مع احتياجها وقدرتها المالية و الاقتصادية .
- المخاطر البشرية: هي مرتبطة بالمسيرين و سمعتهم و مدى التزامهم بالوفاء بالدين .
- المخاطر القانونية: وهي المخاطر التي ترتبط بالوضعية القانونية للمؤسسة و النشاط الذي تمارسه.

- **المخاطر الصناعية:** و هي مخاطر مرتبطة بجودة المنتوج و تطوره و الوسائل المستعملة في الإنتاج و كذلك طرق تسيير الإنتاج و المخزونات .
- **المخاطر التجارية:** وهي عبارة عن مخاطر مرتبطة بالتنظيم التجاري حيث يقوم البنك بدراسة قنوات توزيع المؤسسة و طرق المعتمدة عليها و مدى تماشيها مع متطلبات السوق .

ب) **المخاطر المالية:** و هي مخاطر مرتبطة بالقدرة الإنتاجية للمؤسسة و الوسائل اللازمة للإنتاج و حجم الأموال التي هي في الحاجة اليها، حيث يجب على البنك تشخيص المؤسسة اقتصاديا و تحديد حجم الأموال اللازمة فعلا للقيام بعملية الإنتاجية لتمويلها .

ثانيا: المخاطر العامة [1]

وهي المخاطر التي تمس مختلف البنوك وكل أنواع القروض وتنقسم الى أربع مخاطر:

أ) **مخاطر أسعار الفائدة:** يعني التغير الذي يحصل في معدل الفائدة بعد تعاقد البنك مع مؤسسة المقترضة، فإذا ارتفع سعر الفائدة بعد التعاقد فهذا يعني ان البنك سيتحصل على إيراد اقل مما هو سائد في السوق.

ب) **خطر التضخم:** يقصد به ارتفاع معدل التضخم أي ارتفاع أسعار جميع السلع بعد التعاقد ما يؤدي الى تدهور القدرة الشرائية لأصل القرض والفوائد.

ت) **مخاطر الدوريات التجارية:** ويقصد به حالات الكساد التي تمس معظم مؤسسات الوطن الذي يعود سلبا على المؤسسة المقترضة بحيث يؤثر عل قدرتها على سداد الدين والفوائد اتجاه البنك.

ث) **مخاطر السوق:** تنتج عند حدوث بعض التغيرات في النظام الاقتصادي والسياسي في الدولة والذي قد يؤدي الى التأثير السلبي على قدرة المؤسسة بالوفاء بالتزاماتها.

[1] اسلام عبد القادر عثمان : القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية و العقارات ، مرجع سلق ذكره ،صفحة 377 و 378

المبحث الثالث: قروض الاستغلال

تعاني بعض المؤسسات الاقتصادية من تذبذب في دورتها الاستغلالية نتيجة تأخر تحصيل إيراداتها الذي ينتج عنه نقص سيولة وعجز عن دفع بعض المصاريف المتعلقة بنشاط المؤسسة، ما يدفع هذه الأخيرة الى اللجوء للبنك لطلب تمويل أصولها المتداولة فتعرض عليها البنك فرض يطلق عليه اسم قرض الاستغلال، سوف نتطرق في هذا المبحث الى اهم الأفكار عن هذا نوع من القروض

المطلب الأول: مفهوم قروض الاستغلال

قرض الاستغلال هو عبارة عن مبلغ مالي تقترضه المؤسسات الاقتصادية من البنك لتمويل عملياتها الإنتاجية على المدى القصير والذي لا يتعدى 18 شهرا. [1]

و عليه فالقروض الاستغلال هي عبارة عن تمويل يمنحه البنك للمؤسسة المقترضة و ذلك لتغطية دورتها الاستغلالية و مختلف الاحتياجات المتعلقة بها، و تلتزم المؤسسة المقترضة بتسديد مبلغ القرض و الفوائد عند نهاية المدة التي لا تتعدى 18 شهرا .

المطلب الثاني: أنواع قروض الاستغلال

تقسم قروض الاستثمار الى نوعين هما القروض عامة والقروض الخاصة [2] وسوف نتطرق الى هذين النوعين فيما يلي:

أولا: القروض العامة

هي قروض تلجأ اليها المؤسسات لتغطية عجزها المالي المؤقت، يطلق عليها اسم قروض عامة لأنها موجهة لتمويل كل الأصول المتداولة أي انه غير مرتبط بتمويل اصل معين ، كما يطلق عليها أسماء أخرى مثل قروض الصندوق و قروض الخزينة ، و تنقسم هذه القروض الى :

أ) **تسهيلات الصندوق:** [3] هي عبارة قروض تمنح لزبون لتخفيف من الصعوبات التي تواجهه في الفترة القصيرة و التي تنتج عن تأخر الإيرادات عن النفقات ، و تهدف الى تغطية رصيد المدين الى غاية ان يقوم بتحصيل إيراداته فيقتطع مبلغ القرض منها ، تمنح هذه القروض في فترات معينة حيث تزداد فيها نفقات الزبون كالنهاية الشهر مثلا بحيث لا تكفيه السيولة الموجودة في الخزينة فيلجأ الى البنك للاستفادة من هذا القرض ، فيسمح البنك بأن يكون حساب الزبون مدينا عند عتبة معينة و لمدة زمنية لا تتجاوز عدة أيام من الشهر .

ب) **السحب على المكشوف**[4]**:** هو فرض بنكي يمنح لزبون الذي يعاني من حاجة الى رأس المال العاملي ، فبالاستفادة من هذا اقرض يصبح حساب الزبون مدين عند مبلغ محدد و لفترة زمنية تصل الى سنة كاملة .يختلف السحب على المكشوف عن تسهيلات الصندوق من ناحي مدة القرض بحيث الأول قد يصل الى سنة كاملة اما تسهيلات الصندوق فتكون لمدة لا تتجاوز عدة أيام من الشهر و يختلفا أيضا من ناحية التمويل فالسحب على المكشوف يعمل على تمويل نشاط المؤسسة للاستفادة من الفرص التي يتيحها لها السوق مثل: انخفاض سعر سلعة معينة او شراء السلع المتوفرة حاليا بكميات كبيرة بتجنب حالة تذبذب و عدم انتظام توريد السلع في المستقبل .الا انه السحب على المكشوف لا يخلوا من المخاطر التي قد تلحق ضرر بالبنك والمتمثلة في خطر تجميد الأموال لفترة

---

[1] الطاهر لطرش : تقنيات البنوك ، مرجع سبق ذكره صفحة 57
[2] نفس المرجع صفحة 58
[3] نفس المرجع صفحة 58
[4] نفس المرجع صفحة 59

معينة و التي تؤثر على عملية الإقراض التي يقوم بها البنك ، دون ان ننسى خطر عدم التسديد في الوقت المحدد ، ولتخفيف هذه المخاطر يلجأ البنك لطلب ضمانات من الزبون .

ت) **قروض الموسم [1]:** هي عبارة عن قروض من نوع خاص يمنحها البنك لزبائن الذين يمارسون نشاط موسمي و غير منتظم على طول دورة الاستغلال، يعني قيام المؤسسة المقترضة (الزبون) بإنفاق في فترة معينة يحدث فيها الإنتاج ثم تقوم ببيع المنتوج و تحصيل الأموال في فترة أخرى، يمنح هذا النوع من القروض لتغطية تكاليف المواد الأولية و بعض المصاريف الأخرى المرتبطة بعملية الإنتاج لمدة تصل الى تسعة اشهر.

ث) **قروض الربط[2] :** هو قرض يمنح لزبون لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد، حيث يمنح هذا القرض بمجرد ان يكون هناك شبه تأكد من تحقق العملية محل التمويل، و لكن هناك أسباب معينة أخرت تحقيقها .

ثانيا :القروض الخاصة :

هي قروض موجهة لتمويل أصل معين من الأصول المتداولة وتنقسم الى ثلاث أنواع[3] :

أ) **تسبيقات على السلع[4] :** هي عبارة عن قروض يمنحها البنك للمؤسسة المقترضة من اجل تمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على ضمانات. يجب على البنك التأكد من وجود البضاعة و من مواصفاتها و مبلغها و مختلف الخصائص المرتبطة بها كما يجب عليه أي البنك ان يضمن هامشا بين مبلغ القرض المقدم و قيمة الضمان و ذلك لتخفيف من الاخطار و في اغلب الاحيان يتم استعمال السند لرهن.

ب) **التسبيقات على الصفقات العمومية[5] :** هي قروض تمنح للمقاولين المكلفين بتنفيذ اشغال لفائدة السلطات العمومية ونظرا لطرق الدفع الثقيلة نسبيا في القطاع العمومي يجد المقاول نفسه بالحاجة الى الأموال فيلجأ الى البنك للاستفادة من هذه التسبيقات من أجل انجاز الاشغال، ويوجد نوعين من تمويل الصفقات العمومية و هما منح الكفالات لصالح المقاولين و منح القروض الفعلية و سنطرق لكل منهما فيما يأتي:

- **منح الكفالات لصالح المقاولين:** تمنح هذه الكفالات الى المكتتبين في الصفقة و ذلك لضمانهم امام السلطات العمومية و عادة تمنح لمواجهة اربع حالات ممكنة:

- كفالة الدخول للمناقصة: تعطى هذه الكفالة لتفادي تقديم نقود سائلة من طرف الزبون الذي فاز بالمناقصة الى الإدارة المعنية كتعويض اذا انسحب من المشروع، وبمجرد تحرير هذه الكفالة يسقط عن الزبون دفع الكفالة نقدا.
- كفالة حسن التنفيذ: هي كفالة تمنح من طرف البنك لتفادي قيام الزبون بتقديم النقود كضمان لحسن تنفيذ الصفقة وفقا للمعايير المناسبة .

[1] الطاهر لطرش : تقنيات البنوك ، مرجع سبق ذكره صفحة 60
[2] نفس المرجع صفحة 61
[3] نفس المرجع صفحة 62
[4] نفس المرجع صفحة 63
[5] نفس المرجع صفحة 63 ، 64 ، 65

- كفالة اقتطاع الضمان: عند انتهاء المقاول من انجاز المشروع تقتطع الإدارة صاحبة المشروع جزء من مبلغ الصفقة و تحتفظ به كضمان لمدة معينة ، و حتى يتفادى الزبون أي المقاول تجميد هذا الجزء من الأموال يلجأ الى البنك فيقدم هذا الأخير له كفالة الضمان فيقوم لدفعها اذا ظهرت نقائص في الإنجاز اثناء فترة الضمان.
- كفالة التسبيق: في حالة فوز احد المقاولين على الصفقة تقدم لهم الإدارة تسبيق شرط ان تحصل على كفالة من احد البنوك .

➢ **منح القروض الفعلية:** و تتمثل في ثلاثة أنواع من القروض و هم قروض التمويل المسبق ، تسبيقات على الديون الناشئة و غير المسجلة و أيضا تسبيقات على الديون الناشئة و المسجلة و سنتناول كل نوع فيما يأتي :

- قرض التمويل المسبق: هو قرض يمنح للمقاول عند انطلاقه في المشروع و ذلك لعدم كفاية أمواله للانطلاق في الإنجاز، و يعتبر فرضا على بياض من طرف البنك .
- تسبيقات على الديون الناشئة و غير المسجلة: تكون عند إتمام جزء مهم من الاشغال و لكن لم يتم تسجيله رسميا من طرف الإدارة و لكن تم ملاحظته، هنا يمكن للمقاول ان يطلب من البنك تعبئة هذه الديون عن طريق قرض بناء على وضعية الاشغال التي تم اتمامها، دون ان يتأكد إن كانت الإدارة ستقبل بالمبالغ المدفوعة .
- تسبيقات على الديون الناشئة المسجلة: تمنح هذه التسبيقات عند الانتهاء من انجاز المشروع و المصادقة عليه من طرف الإدارة و يغطي التأخر الذي يحدث في الدفع لزبون عن الاشغال التي انجزها .

➢ **الخصم التجاري**[1] **:** تتمثل في قيام البنك بشراء ورقة تجارية من العميل قبل تاريخ استحقاقها فيمنح البنك للعميل سيولة قبل ان يحين اجل استحقاق الورقة تجارية وذلك مقابل ثمن يسمى سعر الخصم و هو الفرق بين القيمة الاسمية للورقة التجارية و المبلغ الذي يقدمه البنك الى العميل.

ثالثا: القرض بالالتزام [2]

القرض بالالتزام ليس تمويل حقيقي وإنما هو عبارة عن ثقة يضعها البنك في زبونه للجهة التي ستقوم بتمويله، وفي حالة عجز الزبون عن إعادة تلك الأموال هنا سيكون البنك ملزم بدفع ذلك المبلغ عن زبونه وهناك ثلاث اشكال رئيسية للقرض بالالتزام و هي:

أ) **الضمان الاحتياطي:** هو التزام من طرف البنك يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات قبل بها أحد مديني الأوراق التجارية و هو بمثابة تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية .

ب) **الكفالة:** هو تعهد البنك بتسديد البنك بتسديد دين عميله في حال عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته.

ت) **القبول:** و هو التزام البنك بتسديد الدائن و ليس الزبون و يكون في اشكال التالية:

[1] الطاهر لطرش : تقنيات البنوك ، مرجع سبق ذكره صفحة 66
[2] نفس المرجع صفحة 67 ، 68

- القبول الممنوح لضمان قدرة الزبون
- القبول الممنوح بهدف تعبئة الأوراق التجارية
- منح القبول لزبون لتسهيل خصوله على مساعدة الخزينة
- القبول المقدم في التجارة الخارجية
-

المطلب الثالث: تجنب المخاطر والحد منها

كنا قد تحدثنا فيما سبق عن بعض المخاطر التي يتعرض لها البنك خلال عملية الائتمان و التي تؤثر سلبا عليه و تلحقه الخسارة، في هذا المطلب سوف نتناول على طرق تجنب المخاطر و كيفية الحد منها

أولا: تجنب المخاطر :[1]

- لا يتم منح أي قرض إلا بعد التأكد من مقدرة المقرض على سداد القرض.
- طلب الضمانات وذلك لاستعمالها كمصدر ثاني للسداد في حالة عدم قدرة الزبون على التسديد لأي سبب من الأسباب.
- لا يتم الإقراض الا بعد تقديم الزبون لكل المستندات والوثائق القانونية المطلوبة من طرف البنك بالإضافة الى الضمانات.
- رفض جميع عمليات الإقراض للأنشطة الغير قانونية.
- اعتماد التحليل الائتماني في كل عمليات الإقراض.

ثانيا: الحد من المخاطر:[2]

- لا يجب ان يتعدى مبلغ المحتمل للخسارة أي اجمالي المخاطر في أي وقت من الأوقات ملغ الائتمان الممنوح للزبائن.
- تحديد سقف لكل مخاطرة ائتمانية.
- مطابقة مقياس المخاطرة مع حد المخاطرة.
- السماح باستخدام التسهيلات الائتمانية بعد الموافقة على الحد الائتماني.
- وضع هيكل لأهداف المحفظة الائتمانية.

---

[1] سمير الخطيب : قياس و إدارة المخاطر بالبنوك ،منشأة المعارف ، الإسكندرية ،2005 ، صفحة 149

[2] نفس المرجع صفحة 149 و 150

خلاصة الفصل الأول :

من خلال هذا الفصل نستنتج ان القرض هو عبارة عن أموال يمنحها البنك للعميل عن طريق تمويل نشاطه بالأموال اللازمة لفترة معينة متفق عليها ويلتزم العميل بإرجاع تلك الأموال عند انقضاء الفترة مع فائدة تمثل ربح البنك.

وتختلف أنواع القروض على حسب حاجات العميل فنجد منها القروض الاستثمارية وهي موجهة لتمويل الأصول الثابتة تمتد مدتها الى غاية 20 سنة، وأيضا قروض الاستغلال تمول الدورة الاستغلالية للعميل وتكون لمدة لا تتجاوز 18 شهرا.

ويرتبط كل نوع من هذه القروض بمخاطر قد تلحق الضرر بالبنك، لذا يجب على البنك اخذ بعين الاعتبار بعض الاحتياطات للحد وتخفيض من حجم الخطر الذي يحتمل أن يصيبه.

الفصل الثاني:

معايير وإجراءات منح القروض

الفصل الثاني: معايير وإجراءات منح القروض

تمهيد:

تطرقنا في الفصل الأول الى القروض وأشكالها بصفة عامة، وقروض الاستثمار والاستغلال بصفة خاصة إضافة الى بعض المخاطر المتعلقة بها، وفي خذا الفصل سوف نتطرق الى سياسة الإقراض المنتهجة من طرف البنك لتحديد حجم القروض وسعر الفائدة، إضافة الى الأدوات المستعلة في تحليل ملفات القرض لتحديد المركز المالي للعميل وأهم المعايير المعتمدة لتحديد درجة المخاطرة.

وعليه قسمنا هذا الفصل الى 3 مباحث:

المبحث الأول: سياسة الإقراض.

المبحث الثاني: الدراسة المالية والتقنية لطلب القرض.

المبحث الثالث: المعايير المعتمدة في منح القروض.

المبحث الأول: سياسة الإقراض

ان عملية الاقراض لا تخلو من المخاطر التي تهدد السلامة المالية للبنك، ولهذا فإن البنك يقوم بوضع بعض القوانين والاجراءات التي يتم اخذها بعين الاعتبار اثناء عملية منح القروض وتدعى هذه الاجراءات بسياسة الاقراض.

المطلب الأول: مفهوم سياسة الإقراض وأهميته

اولا: مفهوم سياسة الإقراض:

يقصد بسياسة الإقراض مجموعة القواعد والاحكام والإجراءات التي يتم على أساسها تحديد حجم القرض وضوابط منحه و طرق متابعته و تحصيله، و يجب ان تكون هذه السياسة مرنة.[1]

وتعرف أيضا على انها إطار عام يتضمن مجموعة من المعايير والأسس و الارشادات التي تستعملها الإدارة المصرفية وتعتمد عليها إدارة القروض بصفة خاصة. [2]

ثانيا: أهمية سياسة الإقراض:

إن سياسة الإقراض تتضمن كل المعايير و الشروط الارشادية المتعلقة بمنح القروض اذا فهي عبارة عن ضمان للمعالجة الموحدة للموضوع الواحد بالإضافة الى انها تجعل الموظفين يشعرون بالأمان و عدم التوتر من الوقوع في الخطأ، كما تسرع سياسة الإقراض التنفيذ حيث يصبح العاملين يمكنهم اتخاذ القرار دون الرجوع الى المستويات العليا.[3]

المطلب الثاني: مكونات سياسة الإقراض

تتضمن سياسة الإقراض المكونات التالية:

أ) **تحديد حجم القروض[4] :** و يقصد بها الكتلة المالية التي يمكن للبنك اقراضها للعملاء، و كذلك حجم الأموال التي يمكن منحها للعميل الواحد ، و عادة ما يتم تحديدها من طرف البنك المركزي عن طريق تعليمات تلتزم بها البنوك التجارية .

ب) **تحديد المنطقة التي يخدمها البنك[5] :** يتم تحديد حجم المنطقة التي يغطيها النشاط الاقراضي للبنك وفقا لمجموعة من العوامل تتمثل في:

- حجم الموارد الممكن استغلالها و المنافسة التي توجه البنك في مختلف المناطق.
- طبيعة المناطق و حجم القروض التي تحتاجها.
- قدرة البنك على حسن إدارة القروض و فرض الرقابة عليها.

ت) **تحديد أنواع القروض[6] :** يتم تقسيم القروض على حسب نشاط المقترض و نشاط البنك و ذلك وفقا للتقسيمات المذكورة سابقا.

---

[1] ا عبد الحميد عبد المطلب : البنوك الشاملة ، مرجع سبق ذكره صفحة 118
[2] إسلام عبد القادر عثمان : القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية و العقارية ،مرجع سبق ذكره صفحة 24
[3] عبد الغفار الحنفي و عبد السلام أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ،صفحة 141
[4] عبد الحميد عبد المطلب : البنوك الشاملة ، مرجع سبق ذكره صفحة 119
[5] نفس المرجع صفحة 119
[6] نفس المرجع صفحة 119

ث) **تحديد سلطات منح القروض**[1] : يتم تحديد فيها حجم القروض التي يمكن للمسؤولين عن الإقراض الموافقة عليها عند مختلف مستويات الإدارية، و في هذا الصدد يمكن التفريق بين نوعين من البنوك :

- البنوك ذات الوحدة الواحدة: في هذا نوع من البنوك يكون الموظف المختص بالقروض هو المسؤول عن منح القروض للعملاء لكن عند حد معين لا يمكن له تجاوزه ، في حالة اذا ما تجاوز القرض ذلك الحد فإن سلطة الموافقة تعود الى كبار الموظفين المعنيين بالإقراض و ذلك في حدود مبلغ معين أيضا ،و ما يزيد عن ذلك تتولى لجنة القروض أمره .
- البنوك ذات الفروع: في هذا نوع من البنوك فإن الموافقة على القرض تكون من طرف مدير الفرع في حدود مبلغ معين و ما يزيد عن ذلك يرفع الى المركز الرئيسي .

ج) **تحديد سعر الفائدة**[2] **:** يمثل سعر الفائدة الدخل الذي يتحصل عليه البنك من عملية الإقراض فبتالي ان عملية تحديده تكون بإحكام كبير، و تتأثر أسعار الفائدة بعوامل كثيرة منها :

- أسعار الفائدة السائدة في السوق.
- المنافسة بين البنوك.
- تكلفة إدارة القروض.
- أسعار الفائدة على الودائع.
- سعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي.
- الوضعية المالية للعميل.
- حجم القرض و درجة المخاطر التي يتضمنها.
- اجل القرض و الضمانات التي يتضمنها.

ان البنك لا يقوم بوضع نسبة عينية لسعر الفائدة و انما يكتفي بوضع أساس حساب هذا السعر و ذلك استنادا على سعر إعادة الخصم الذي يحدده البنك المركزي إضافة الى سعر الفائدة على الودائع ، و يختلف سعر الفائدة حسب نوع القرض او نوعية العميل .

ح) **تحديد استحقاق القروض** [3]**:** أي ان يقوم البنك بتحديد مدة القروض التي يمكن له ان يمنحها والتي قد تتراوح من عدة أيام الى عدة سنوات بحيث كلما زادت مدة القرض زادت درجة المخاطر المرتبطة به و التي تؤثر بدورها على سياسة السيولة و الربحية للبنك .

خ) **تحديد الضمانات التي يقبلها البنك**[1] **:** عندما يقوم البنك بإقراض عميل مبلغ معين، فإن البنك يشترط ان يقدم العميل الضمانات عينية و يجب ان تكون قيمة هذه الضمانات اكبر من قيمة القرض و الفرق بينهما يسمى بهامش الضمانات ، و تختلف نسب الهامش على الضمانات من بنك لأخر ، و ذلك وفقا للقواعد التي يضعها البنك المركزي . و يرعى في الضمانات عدة اعتبارات أخرى منها:

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب : البنوك الشاملة ، مرجع سبق ذكره صفحة 120
[2] نفس المرجع صفحة 121
[3] نفس المرجع صفحة 122

- وجود سوق لسلعة محل الضمان.
- عدم قابلية الضمان العيني لتلف بسهولة.
- تكاليف تخزينها تكون منخفضة.
- ان تكون سهلة الجرد و غير مرهونة من قبل.

د) **معايير أهلية العميل المقترض[2] :** و تعني تحديد القواعد التي يتم الاعتماد عليها لتقييم قدرة العميل على تسديد القرض في المواعيد المتفق عليها و مدى رغبته في ذلك، و يعتبر هذا من اهم عناصر سياسة الإقراض حيث يتوقف عليه عنصر عملية الإقراض بأكملها من حيث قدرة العميل على إرجاع مبلغ القرض مع الفوائد، و تشمل القواعد المعتمد عليها في تقييم أهلية المقترض للاقتراض النواحي التالية:

- سمعة العميل.
- مكانة مركزه المالي.
- مدى كفاية ايراداته لسداد القرض والفوائد.

ذ) **سجلات القروض[3] :** حيث يتم الاحتفاظ بكل الوثائق و السجلات مثل: طلب القرض، الميزانيات والحسابات الختامية للعملاء، تقارير المراجع الخارجية، سجل تاريخي بنمط العميل في تسديد القروض في الماضي، نماذج متابعة القروض .

ر) **نظام متابعة القروض وكيفية معالجة القروض المتعثرة[4] :** تقوم هنا سياسة الإقراض بتحديد الإجراءات التي يتم الاعتماد عليها في متابعة القروض وأيضا في متابعة تحصيلها وتحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط، وأيضا تحدد الحالات التي يمكن فيها التفاوض مع العميل المتأخر في التسديد والحالات التي يجب تحويلها للمحكمة.

ز) **مكونات أخرى لسياسة الإقراض[5] :** بالإضافة الى المكونات السابقة لسياسة الإقراض في البنوك التجارية، هناك مكونات اخرى لها من أهمها:

- التسهيلات الائتمانية: تتمثل في المبلغ الأقصى للأموال التي يبدي البنك استعداده لمنحها لعميله خلال فترة زمنية محددة غالبا لا تتعدى اثنا عشرا شهرا، و يمكن للبنك الغاء صرف التسهيلات بمجرد تغير الوضعية المالية للمقترض، او عندما يستعملها للغير الهدف الممنوحة لأجلها.
- الارتباطات : هي اتفاق مكتوب يتضمن مسؤولية كل طرف اتجاه الاخر .
- الاعتمادات الدائرة: هي اتفاق بين البنك و العميل، يتضمن الحد الأقصى الذي يمنح خلال فترة معينة غالبا تكوم أكثر من اثنا عشر شهرا كما يشمل الشروط الإيجابية و السلبية التي يلزم العميل بمراعاتها و أيضا مواعيد دفع القروض و أسعار فائدتها .
- تصفية القروض: يتم توضيح فيها للعميل طرق تسديد القرض وشروط الوفاء لكل نوع من القروض وذلك قبل منحه إياها.
- الحد الأدنى للرصيد المقترض في البنك: حيث تشترط بعض البنوك بوضع جزء من القروض كوديعة لديها.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب : البنوك الشاملة ، مرجع سبق ذكره صفحة 123
[2] نفس المرجع صفحة 123
[3] نفس المرجع صفحة 124
[4] نفس المرجع صفحة 124
[5] نفس المرجع صفحة 125; 126

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض

اهم العوامل التي تؤثر على سياسة الإقراض هي[1] :

أ) **الظروف و الاوضاع الاقتصادية: ان** الطلب على القروض البنكية يتأثر بدورة النشاط الاقتصادي في الدولة ، حيث تنطلق دورة النشاط الاقتصادي بعد دورة النشاط البنكي ، حيث يتم تحضير القروض قبل استلام طلبات الاقراض .

ب) **موقع البنك:** تكمن اهمية الموقع الجغرافي للبنك في تحديد نوع القرض و الحجم الطلبات عليه .

ت) **تحليل التكلفة و المخاطرة لعملية الائتمان:** ان حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك تعبر على قدرتهم في توفير الموارد اللازمة ، و تلتزم البنوك بتوفير هذه الموارد الى الحد الذي تكون فيه تكلفة اخر مبلغ تم ايداعه يتبارى مع العائد الحدي من اخر جنيه مقرض أو مستثمر .

المطلب الرابع : التوازن بين مختلف أسس السياسة الاقراضية

تعمل البنوك على تحقيق هدفين اساسيين هما : الربحية ، و متطلبات السيولة ، حيث ان البنوك لا تمنح كل اموالها على شكل تسهيلات و مساعدات ائتمانية لأنها بذلك لا تحقق متطلبات السيولة و ايضا ليس من صالحها الاحتفاظ بأموالها دون إقراضها فبهذا لا تحقق مبدأ الربحية ، و عليه فإن ادارة البنوك تسعى دائما لتحقيق التوازن بين اسس السياسة الاقراضية و المتمثلة في الربحية ، متطلبات السيولة و الأمان .[2]

أولا: مبدأ الربحية [3]:

وفقا لهذا الاساس تعمل البنوك على تعظيم الايرادات و تخفيض التكاليف و من مكونات الايرادات والتكاليف

أ) **مكونات الايرادات :**

- **الفوائد الدائنة :** تتمثل في مجموع العوائد الناتجة عن التسهيلات الائتمانية .
- **العمولات الدائنة :** هو عبارة عن دخل تحصل عليه البنك نتيجة تقديم خدمات لعملائها و الاخرين .
- **فروقات العملة الاجنبية :** و هي الارباح الناتجة عن تداول العملات الأجنبية و هو الفرق بين سعر شراء العملة و بيعها .
- **ايرادات اخرى :** و تتمثل في عوائد استثمار الاوراق المالية و خصم الكمبيالات و غيرها من عوائد .

ب) **مكونات التكاليف :**

- **الفوائد المدينة :** و هي الفوائد التي تقدمها البنوك مقابل الودائع الموضوعة لديها.
- **العمولات المدينة:** و هي المصاريف التي يقدمها البنك للمؤسسات الاخرى نتيجة استفادته من خدمة مقدمة من طرفهم.
- **المصاريف الادارية والعمومية**

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب : البنوك الشاملة ، مرجع سبق ذكره صفحة 127 و 128

[2] اسلام عبد القادر عثمان : القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية و العقارات ، مرجع سبق ذكره صفحة 28

[3] نفس المرجع صفحة 29

كما يلتزم البنك باقتطاع جزء من الارباح الصافية المحققة خلال السنة ووضعها في الحساب الاجباري، ويتواصل هذا الاقتطاع حتى يتحقق التوازن بين مجموع الاحتياطي و حجم رأس المال .

ثانيا: مبدأ السيولة [1] :

و يقصد به قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته أي امكانية تلبية طلبات سحب الاموال من طرف المودعين ، و قدرته على منح القروض و يمكن تحقيق مبدأ السيولة بالاعتماد على مجموعة من العوامل من اهمها :

- **ثبات الودائع:** حيث لا يمكن للعميل سحب امواله قبل الموعد المتفق عليه اي قبل موعد الاستحقاق .
- **قصر مدة القروض الممنوحة:** اي ان في القروض ذات الاجل القصير يكون البنك اكثر ارتياحيه ، و ذلك لان التقلبات و التغيرات تحدث في المدى البعيد .

ثالثا: مبدأ الأمان[2] :

ويعني ثقة البنك في استرجاع كل الاموال التي قامت بإقراضها للعملاء في الوقت المتفق عليه معهم، ولتحقيق مبدأ الامان تعتمد البنك على:

- سمعة العميل وانتظامه في تسديد الالتزامات.
- الاعتماد على مدى كفاءة المشرفين على المؤسسة المقترضة ومدى نجاح اعمالهم.
- ظروف عمل المؤسسة المقترضة ووضعيتها المالية ومكانتها في السوق.
- تحليل كل ما يتعلق بالمحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة المقترضة.
- دراسة حجم القرض والضمانات وتطابقه بينه و بين دخل المقترض.

بالإضافة الى كل هذا فإن البنك ينتهج سياسة إبعاد العملاء الخطرين عن طريق وضع قواعد صارمة في منح القروض خاصة ما يتعلق بالقروض الكبيرة، وتتمثل هذه السياسة في طلب ضمانات تعجيزية و كثيرة والتغير في مد القرض ما يؤدي الى ابعاد كل العملاء الخطرين .

[1] اسلام عبد القادر عثمان : القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية و العقارات ، مرجع سبق ذكره 30
[2] نفس المصدر صفحة 30

المبحث الثاني: الدراسة التقنية والمالية لطلب القرض

بعد قيام البنك بوضع سياسة الإقراض التي تحدد حجم الأموال التي يمكن اقراضها للعملاء و تحديد اشكال القروض الممكن منحها و وضع معدل الفائدة، يتجه البنك الى الدراسة المالية و التقنو الاقتصادية للعميل التي تمكن البنك من اتخاذ قرار منح القرض او رفضه.

المطلب الاول: مكونات ملف القرض والاستعلام المصرفي

اولا: مكونات ملف القرض

عندم يتقدم اي زبون لطلب قرض لابد ان يقدم بعض الوثائق اللازمة و الضرورية للبنك، ليقوم هذا الأخير بتحليل تلك الوثائق من اجل اتخاذ قرار منح القرض او الرفض و تختلف مكونات ملف القرض باختلاف القرض .

أ) الوثائق اللازمة في ملف قرض الاستغلال تتمثل في: [1]

- **الاقامة:** يهتم البنك بالمكان الذي يقيم فيه العميل و ذلك من اجل تحليل و تحديد العوامل التي تؤثر على نشاط الزبون .
- **طلب خطي:** هي عبارة عن ورقة رسمية تتضمن نية العميل و رغبته في استفادة من القرض ، و يتضمن هذا الطلب نوع القرض المراد الحصول عليه و المبلغ بالإضافة الى توقيع العميل او شخص مؤهل و ملزم من طرف المؤسسة في مجال القرض .
- **الوثائق الادارية و القانونية :** هي بمثابة تعريف للمؤسسة الطالبة للقرض و تطلب مرة واحدة عند فتح الحساب الا في حالة تغيير النشاط او العنوان او القوانين الاساسية ، وتتكون الوثائق الادارية و القانونية من :
  - نسخة من السجل التجاري و القانون التجاري.
  - نسخة من الملكية والايجار.
  - تصريح من الشركاء للمسير بالقيام بعمليات الاقتراض.
  - نسخة من الاشهار في الجريدة الرسمية المتضمن لعقد تكوين الشركة او التعديلات عليها.
- **الوثائق المحاسبية و المالية:** يشترط البنك على عميله تقديم بعض القوائم المالية و المتمثلة في :
  - الميزانيات لثلاث سنوات الاخيرة موقعة من طرف المؤسسة المقترضة.
  - الموازنة التقديرية لسنة الحالية .
  - تقدير لجدول حساب النتائج لسنة المالية.
  - مخطط تمويل الخزينة لسنة المالية وكذلك تخطيط للأعباء
  - فيما يخص المؤسسات ذات أسهم يطلب منهم تقرير امين الحسابات و لائحة مجلس المساهمين
  - بالنبة للمؤسسات الفردية يطلب منها ميزانيات مصادق عليها من طرف محاسب معتمد من طرف الدولة.

[1] اسلام عبد القادر عثمان: القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية و العقارات ، مرجع سبق ذكره صفحة 330

- بالنسبة للمؤسسات الحديثة فمطالبة بإعداد الميزانية الختامية.

➢ **الوثائق الجبائية و شبه الجبائية :** حيث يطلب البنك من طالبي القرض الوثائق الجبائية التي تم اعدادها في اقل من ثلاث اشهر ، اضافة الى الوثائق الشبه جبائيه مثل الاشتراكات الاجتماعية .

ب) الوثائق اللازمة في ملف قرض الاستثمار: [1]

- طلب خطي يتضمن مبلغ القرض ، المدة ، و الهدف منه ، و طريقة تسديده
- المركز القانوني
- سيرة ذاتية للمسيرين اضافة الى نسخة من بطاقة تعريف
- وثيقة جبائيه
- نسخة من السجل التجاري ونسخة من عقد ملكية او عقد ايجار العقار الذي يقام فيه النشاط التجاري
- دراسة تقنو اقتصادية
- الموازنات التقديرية و فواتير الآلات الإنتاجية والوسائل المراد اقتنائها
- المخطط المالي

ثانيا : الاستعلام المصرفي

اتفق المختصون في مجال البنوك على ان الاستعلام المصرفي هو وسيلة و غاية، و هو عبارة عن اول خطوة يقوم بها البنك قبل الدخول في علاقة مع الزبون ، حيث تكون كل من شخصية الزبون و مركزه المالي وسمعته محل اعتبار من طرف المصرف لاتخاذ القرار .[2]

يساعد الاستعلام المصرفي البنك في اتخاذ القرار، حيث تمده بالمعلومات و البيانات [3]، حيث يتضمن الاستعلام المصرفي كل معلومات متعلقة بالزبون عن مركزه المالي و سلوكه مع المصرف و يساعد البنك على دراسة المخاطر و يمكنه من التنبؤ برغبة العميل في الاسراع بتسديد القرض و قدرته على خاق الدخل اللازم لتسديد. [4]

في بعض الاحيان تكون الوثائق المكونة لملف القرض تحتوي على معلومات غير دقيقة نوعا ما ، الامر الذي يجعل عملية اتخاذ القرار محاطة بدرجة عالية من المخاطر و من اجل التقليل من الخطر تلجأ إدارة البنك الى جمع البينات اللازمة عن العميل عن طريق عملية الاستعلام المصرفي ، و تكمن اهمية الاستعلام المصرفي في تأكيد

---

[1] معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة القرض في البنك الوطني الجزائري وكالة بوفاريك

[2] خولة غرايبية ، حيدرة سعدي :واجب الاستعلام المصرفي عن الزبون في المنظومة القانونية الجزائرية و فعاليته في مواجهة الفساد ، مخبر الانتماء ، تاريخ النشر جوان 2021 ، صفحة 419

[3] اسلام عبد القادر عثمان : القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية و العقارات ، مرجع سبق ذكره صفحة 332

[4] فتيحة لشبور ، رشيد سالمي : دور الاستعلام المصرفي في اتخاذ القرار في البنوك التجارية ، مجلة ادارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية تاريخ النشر 7 جوان 2021 ، موقع النشر http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/ ، صفحة 225.

صحة المعلومات المقدمة من طالب القرض بالإضافة الى ذلك فإنه له دور في الاستحصال عن المعلومات اللازمة لتحديد شخصية العميل و سلوكه المصرفي [1]، يعتمد البنك في عملية الاستعلام على مصادر مختلفة و هي [2] :

أ) **العميل كمصدر بحد ذاته:** حيث يتم ذلك عن طريق مقابلة بين ادارة الائتمان بالبنك و العميل طالب القرض ،في هذه المقابلة يتم محاولة استنباط كل الافكار التي تدور في ذهن العميل وفي مشاريعه المستقبلية و عن وضعه السابق ،كما يتم ايضا طرح اسئلة متعلقة بهدفه من الائتمان و سبب اختياره لهذا البنك دون سواه بالإضافة الى طرح اسئلة متعلقة بممتلكاته .

ب) **مصادر داخلية من البنك:** يتم في هذه الحالة تجميع المعلومات من سجلات البنك اذا كان طالب القرض هو احد زبائن البنك المعروفين و يتم تجميع المعلومات عموما من :

- حسابات العميل لدى البنك سواء كانت دائنة او مدينة.
- وضع المالي للعميل و سجل شيكاته.
- التزام العميل بتسديد في تواريخ المتفق عليها.
- طلبات العميل فيما يتعلق بتخفيض اسعار الفائدة و تأخير مواعيد الاستحقاق.

ت) **المصادر الخارجية:** تعمل ادارة البنك على جمع المعلومات عن العميل من محيطه و تتميز هذه المعلومات بالموضوعية و الحيادية و من اهم المصادر الخارجية

- **البنك المركزي:** حيث يمد البنك المركزي البنك بالمعلومات عن مديونية العميل لدى البنوك التجارية الاخرى .
- **السجل التجاري**
- **الصحيفة العينية:** تمد معلومات حول الموجودات و الممتلكات العقارية العائدة للعميل و التي يمكن رهنها .
- **الموردون:** يمكن للمورد منح البنك بعض المعلومات عن سلوك التجاري للعميل من حيث استقامته و التزامه بتسديد الديون .
- **تجار الصنف:** اعتماد المنافسين كمصدر للمعلومات حول سياسة البيع المتبعة من طرف العميل و المضاربة .
- **البنوك الاخرى:** حيث يتم تبادل المعلومات بين البنوك وفقا للأعراف و التقاليد المصرفية .
- **الصحف و الجرائد الرسمية و النشرات التجارية:** تعطي صورة عن نشاط العميل و علاقته مع نشاطه .
- **مكاتب الاستعلام الخاصة:** تتواجد هذه المكاتب ي بعض الدول حيث هي عبارة عن مؤسسات متخصصة في حصول على المعلومات و تحليلها و نشرها للبنوك.

[1] حمزة محمود الزبيدي : إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني ، الطبعة الاولى ،2002 ، عمان ، صفحة 125

[2] نفس المرجع صفحة 126،127 ،128 ،129

المطلب الثاني: الدراسة المالية لملف قرض الاستغلال و قرض الاستثمار

يعد انتهاء البنك من عملية الاستعلام و دراسة محيط المؤسسة الداخلي و الخارجي والتأكد منه، ينتقل البنك الى دراسة اخر ى و اهم و هي الدراسة المالية و التي يعتمد عليها بالنسبة اكبر في اتخاذ قرار منح القرض ، فالحالة المالية للمؤسسة تكشف عن قدرتها في ارجاع الاموال مستقبلا او العكس ،[1] و تعتمد هذه الدراسة في تحليل القوائم المالية للمؤسسة المقترضة (الميزانية ، جدول حسابات النتائج ، مخطط التمويل،...).[2]

كما يمكن تعريف التحليل المالي على انه مجموعة من التقنيات المستعملة من اجل تحديد المركز المالي للعميل و الحكم على حالته المالية.[3]

أولا: تحليل الميزانية :

الميزانية المحاسبية هي عبارة عن قائمة مالية تتضمن تفصيل عن أملاك المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، تتكون من جانبين الأول منها يسمى الأصول يتضمن استخدامات المؤسسة و يكون في الجانب الأيمن ، اما في الجانب الاخر فيسمى الخصوم و هو عبارة عن المصادر التي تستعملها المؤسسة ،[4] اما الميزانية المالية تختلف عن الميزانية المحاسبية في المجاميع الكبرى حيث يعتمد في تحضيرها على التفريق بين الاستخدامات الثابتة و المتداولة و على عناصر الديون ذات الاجل الطويل و القصير .[5] و تتخذ الشكل التالي

جدول 1: الميزانية المالية المفصلة[6]

الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الاصول الثابتة :		الأموال الدائمة :	
القيم المعنوية		الأموال الخاصة :	
الأراضي		راس المال الشركة	
المباني		الاحتياطات	
معدات و أدوات		فرق إعادة التقدير	
تجهيزات اجتماعية		مؤونات للخسائر و التكاليف	
استثمارات قيد التنفيذ		ديون طويلة الاجل :	
مخزون الأمان		ديون الاستثمارات	
الزبائن المشكوك فيهم		قروض البنكية طويلة و متوسطة الاجل	
أصول أخرى مدتها تفوق سنة			
الأصول المتداولة		الديون قصيرة الاجل :	

[1] اسلام عبد القادر عثمان : القروض البنكية كأداة تمويل المؤسسات الاقتصادية و العقارات ، مرجع سبق ذكره صفحة342
[2] معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة القرض بالبنك الوطني الجزائري وكالة بوفاريك
[3] M.levaseur, analyse et gestion financier , ED Dalloz , Paris , 1999 , page 43
[4] اسلام عبد القادر عثمان : القروض البنكية كأداة تمويل المؤسسات الاقتصادية و العقارات ، مرجع سبق ذكره صفحة 342
[5] نفس المرجع صفحة 343
[6] نفس المرجع 344 و 345

بضاعة مواد و لوازم منتجات نصف مصنعة منتجات تامة الصنع تخفيضات التحصيل تسبيقات على الحساب حقوق الزبائن الحساب البنكي الصندوق		حسابات الأصول الدائنة ديون المخزونات ديون الاستغلال تسبيقات تجارية ديون مالية	
مجموع الأصول		**مجموع الخصوم**	

المصدر: *الدكتور اسلام عبد القادر عثمان : القروض البنكية كأداة تمويل المؤسسات الاقتصادية و العقارات ، مرجع سبق ذكره صفحة 345*

أ) تحليل المركز المالي للمؤسسة اعتمادا على المؤشرات المالية:

المؤشرات المالية هي عبارة عن نسبة كمية يتم حسابها اعتمادا على بنود الميزانية و أيضا على بيانات أكثر تفصيلا مثل رأس المال العامل و غيره.

تمكن المؤشرات المالية من إعطاء تشخيص عدة جوانب للمؤسسة، كما تساعد على تحديد مركزها المالي و مدى سلامتها .[1]

- **رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG**

و هو الفرق بين الأموال الدائمة و الاستخدامات الثابتة [2] ، او هو عبارة عن جزء من الأصول الدائمة التي تستخدمها مؤسسة لتمويل دورتها الاستغلالية [3] ، و يمكن حسابه على النحو التالي:[4]

من اعلى الميزانية: رأس المال العملي FR= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

من اسفل الميزانية: رأس المال العملي FR = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

التفسير المالي لرأس المال العامل :[1]

[1] Patrice vizzavona ,GESTION FINANCIER , BERTI EDITION , 9eme édition , alger , 2004 , page 49

[2] اسلام عبد القادر عثمان : القروض البنكية كأداة تمويل المؤسسات الاقتصادية و العقارات ، مرجع سبق ذكره صفحة 347

[3] سحنون أمال : دور أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة حضنة حليب ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارية ، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة المسيلة ، تاريخ النشر 8 جوان 2021 ، صفحة 639

[4] نفس المصدر صفحة 639

- رأس مال العامل موجب و تعني ان المؤسسة فامت بتمويل دورتها الاستثمارية بمواردها المالية و حققت فائضا.
- رأس المال العامل سالب تعني ان المؤسسة لم تتمكن من تمويل استثماراتها عن طريق الأموال الثابتة .
- رأس المال العامل معدوم وتعني التوافق التام بين الاستخدامات الثابتة والموارد لثابتة وهي الحالة الأمثل.

➢ **اجتياحات الرأس المال العامل BFR**

يعرف على انه الرأس المال العامل التي تحتاج اليه المؤسسة لتغطية احتياجاتها في المدى القصير أي يدخل ضمن تسيير دورة الاستغلال .[2] ، و يتم حساب احتياج الرأس المال العامل على النحو التالي :[3]

احتياج الرأس المال العامل BFR = احتياج رأس المال العاملي للاستغلالBFRE + احتياجات الرأس المال العاملي خارج الاستغلال BFRHE

و يتم حساب كل من احتياج رأس المال العاملي للاستغلال BFRE و احتياجات الرأس المال العاملي خارج الاستغلال BFRHE اعتمادا على العلاقة التالية : [4]

احتياج الرأس المال العامل للاستغلال BFRE = (لأصول المتداولة للاستغلال – القيم الجاهزة) – (الخصوم المتداولة للاستغلال – السلفيات المصرفية)

احتياج الرأس المال العامل خارج الاستغلال BFRHE = الأصول المتداولة خارج الاستغلال – الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

تفسير احتياج الرأس المال العامل BFR :[5]

- اذا كان احتياج الرأس المال العامل موجب هذا يعني ان المؤسسة في حاجة الى موارد لتمويل دورتها الاستغلالية .
- اذا كان احتياج الرأس المال العامل سالب تعني ان المؤسسة ليست بحاجة لموارد إضافية .
- اذا كان احتياج الرأس المال العامل معدوم تعني ان المؤسسة تغطي كل احتياجاتها عن طريق مواردها المتوفرة خلال الدورة الاستغلالية .

➢ **الخزينة الصافية[6] TN**

و هي تعبر عن القيم المالية الموجودة حاليا في ذمة المؤسسة و التي يمكن ان تتصرف فيها خلال دورة معينة و يمكن حسابها عن طريق العلاقة التالية :

الخزينة الصافية TN = راس المال العامل FR – احتياجات الرأس المال العامل BFR

أو

الخزينة الصافية TN = القيم الجاهزة – التسبيقات الجاهزة

---

[1] سحنون أمال : دور أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة حضنة حليب ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارية ، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة المسيلة ، تاريخ النشر 8 جوان 2021 ، صفحة 640

[2] سعداوي مراد مسعود ، دكتور مختاري فتيحة ،دكتور بوساحة محمد مختار : مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الأغواط ، مجلة المعيار ، تاريخ النشر 23 ديسمبر 2020 ، صفحة 43

[3] سحنون أمال : دور أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة حضنة حليب ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارية ، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة المسيلة ، تاريخ النشر 8 جوان 2021 ، صفحة 640

[4] نفس الصدر و الصفحة

[5] اسلام عبد القادر عثمان : القروض البنكية كأداة تمويل المؤسسات الاقتصادية و العقارات ، مرجع سبق ذكره صفحة 350

[6] اسلام عبد القادر عثمان : القروض البنكية كأداة تمويل المؤسسات الاقتصادية و العقارات ، مرجع سبق ذكره صفحة 351

التفسير المالي للخزينة:

- الخزينة > 0، تعبر عن وضع التوازن أي ان الرأس المال العامل FR غطى كل الاحتياجات المالية BFR ، ان الخزينة الموجبة لا تعبر دوما عن فوة المؤسسة و انما هي عبارة عن أموال مجمدة غير مستغلة .
- الخزينة <0 ، هي وضعية عدم التوازن و تعني ان الرأس المال العامل FR لا يغطي كل احتياجات المؤسسة و منه ليس هناك استقرار مالي للمؤسسة ما يدفعها للبحث عن موارد أخرى .
- الخزينة =0، و هي وضعية مثالية لا تحتوي على أموال مجمدة ، و ان كل الأموال تم استخدامها لتغطية الحاجات .

ب) تحليل المركز المالي للمؤسسة اعتمادا على النسب المالية:

إن النسب المالية من أكثر أدوات التحليل المالي استخداما، فهي تمكن من ربط بين بنود القائمة المالية او قائمتين مختلفتين من القوائم المالية ، تستخدم للمقارنة بين فترات مختلفة او بيت عدة مؤسسات مختلفة في نفس القطاع،[1] و تتمثل هذه النسب فيما يلي :

- **نسب التمويل [2]**

تمكن هذه النسب من معرفة مدى مساهمة كل مصدر تمويل في تغطية الأصول بصفة عامة و الأصول الغير جارية بصفة خاصة ، و يمكن تلخيصها فيما يلي :

التمويل الدائم = (الأموال الدائمة / الأصول الغير جارية) x 100

تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الغير جارية، فاذا كانت النسبة أقل من 100 % فهذا يشير الا ان الأموال الدائمة غطت جزء فقط من الأصول الثابتة .

التمويل الخاص = (أموال خاصة / الأصول الغير الجارية) x 100

تمثل هذه النسبة نسبة تمويل الأصول الغير الجارية بواسطة الأموال الخاصة للمؤسسة ، فإذا لم تتعدى نسبة 100 % فهذا يعني ان الأصول الغير جارية تم تمويل جزء منها بواسطة الخصوم الغير جارية.

الرفع المالي = (أموال خاصة /مجموع الديون) x 100

تبين لنا هذه النسبة أهمية مجموع الديون بمختلف اجالها مقارنة بالأموال الخاصة، اذ يجب أن تكون نسبة الرفع المالي تساوي او تفوق 200 % .

القدرة على الوفاء = (مجموع الأصول / مجموع الديون) x 100

كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما زاد الامل في الحصول على ديون أخرى من الغير، و من المحبب ان تكون هذه النسبة تساوي او تفوق 200 % .

- **نسب السيولة [3]**

بقصد بسيولة قدرة المؤسسة على بالوفاء بالتزاماتها في الاجل القصير، بالإضافة الى قدرتها على تحويل أصولها المتداولة الى نقود تستعمل للوفاء لديونها و تنقسم هذه النسب الى :

---

[1] يزيد تقرارت : استخدام ادوات التحليل المالي في تشخيص الوضع الاقتصادي للمؤسسة في ظل الاصلاح المحاسبي دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب و السكاكين و الصنابير 'BCR' بولاية سطيف ، الفترة المالية 2011-2014 ، العدد 11 الجزء الثاني ، صفحة 126

[2] نفس المصدر صفحة 127 و 128

[3] سعداوي مراد مسعود ، دكتور مختاري فتيحة ،دكتور بوساحة محمد مختار : مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الأغواط ، مجلة المعيار ، تاريخ النشر 23 ديسمبر 2020 ، صفحة 44

نسبة السيولة العامة: تعبر هذه النسبة عن قدرة الأصول المتداولة على تغطية الخصوم المتداولة ويفضل ان تكون هذه النسبة كبيرة و ذلك لتمكن المؤسسة من مواجهة الالتزامات على المدى القصير، يتم حساب السيولة العامة وفق العلاقة التالية:

السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

نسبة السيولة المختصرة (الآجلة) :

توضح لنا هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها فصيرة الاجل، بحيث يفضل ان تكون هذه نسبة محصورة ما بين 30% و 50% و يتم حسابها على النحو التالي :

السيولة المختصرة = الأصول المتداولة مطروح منها قيمة المخزونات / الخصوم الجارية

نسبة السيولة الفورية:

تبين لنا هذه نسبة السيولة المتوفرة حاليا لدى المؤسسة و التي بإمكانها استغلالها لتغطية ديونها قصيرة الاجل، ويستحسن ان تكون هذه نسبة محصورة ما بين 20 %و 3 %، اذ يدل ارتفاع الكبير في هذه النسبة الى وجود أموال مجمدة و غير مستغلة كان بإمكان المؤسسة توظيفه ، و تحسب نسبة السيولة الفورية كما يلي :

السيولة الفورية = النقديات / الخصوم الجارية

- **نسب الدوران**[1]

يتم الاعتماد على هذه النسبة لقياس دوران الأصول المتداولة الحقيقة كالمخزونات و الأصول المتداولة المالية كالتزامات المؤسسة اتجاه مورديها و حقوقها اتجاه الزبائن، و يمكن تلخيص نسب الدوران فيما يلي :

سرعة دوران المخزون: يكشف لنا عن عدد دورات المخزونات خلال فترة الاستغلال، و يعتبر هذا المؤشر من بين المؤشرات التي تهتم بها البنوك بحيث كلما كانت سرعة الدوران كبيرة دل ذلك على سهولة انسياب مخزونات المؤسسة أي ان نسبة تجميد المخزونات ضعيفة، و يتم حسابه وفق العلاقة التالية :

سرعة دوران المخزون بالنسبة للمؤسسة تجارية = سعر تكلفة بضاعة مباعة / متوسط المخزون

سرعة دوران المخزون بالنسبة للمؤسسة صناعية = سعر تكلفة منتجات تامة الصنع / متوسط المخزون

دوران الزبائن و مهلة تسديدهم: تقيس لنا المدة التي تقضيها المؤسسة في تحصيل حقوقها من الزبائن و يستحسن ان تكون هذه المدة قصيرة جدا، حيث ان كانت هذه المدة كبيرة نقول عنها ان سياسة المؤسسة في تحصيل أموالها غير فعالة و بالتالي فهي تواجه مشاكل في تحصيل من الزبائن ، و تحسب وفق ما يلي :

[1] ا اسلام عبد القادر عثمان : القروض البنكية كأداة تمويل المؤسسات الاقتصادية و العقارات ، مرجع سبق ذكره صفحة 355 و 356

مهلة تسديد الزبائن = (الزبائن + أوراق القبض) x 360 / رقم الاعمال بما فيها الضرائب

نسبة دوران الزبائن = رقم الاعمال بما فيها الضرائب / الزبائن+ أوراق القبض

دوران الزبائن و مهلة التسديد: و تمثل المدة التي تستفيد منها المؤسسة للوفاء بديونها اتجاه مورديها حيث كلما كانت المدة أطول كلما كان ذلك إيجابيا للمؤسسة، و يتم حسابه كما يلي:

مهلة تسديد الموردين = (الموردين + أوراق الدفع) 360x / المشتريات

نسبة دوران الموردين = المشتريات / الموردين + البضائع

ت) تحليل جدول حسابات النتائج :

هو عبارة عن وثيقة محاسبية تتضمن تلخيص للمنتوجات المالية و الأعباء التي تحملتها المؤسسة خلال السنة المالية ، و يمكننا جدول الحسابات النتائج من تحديد نتيجة المحققة في السنة المالية عن طريق طرح الأعباء من المنتوجات المالية ، و يمكن التميز بين نوعين من حسابات النتائج و المتمثلة في حسابات النتائج حسب طبيعة يتم فيه تصنيف حسابات الأعباء و المنتوجات حسب طبيعتها مما يسمح بحساب مجاميع التسيير الرئيسية اما بالنسبة لجدول حسابات النتائج حسب الوظيفة فيتم تصنيف حسابات الأعباء و المنتوجات حسب وظيفة التي تسببت فيها .[1]

ينقسم جدول حسابات النتائج الى قسمين هما :[2]

مرحلة النشاط : و تتكون من العناصر التالية :

- **رقم الاعمال :**و هو يمثل حجم الإنتاج و السلع التي تمكنت المؤسسة من بيعها ، و يعبر عن قدرة المؤسسة في الوصول الى النتائج عن طريق نشاطها العادي ، و يمكن أيضا من مراقبة تطور نشاط للمؤسسة من سنة الى اخرى و تحديد ارتفاع او انخفاض حصتها في السوق .
- **الهامش الإجمالي** و هو عبارة عن المبيعات مطروحة منها الأعباء المتعلقة بالبضاعة المباعة ، و يهتم به هذا الهامش القسم التجاري في المؤسسة ، و يمكننا هذا الهامش من تحديد الكفاءة التجارية للمؤسسة فكل زيادة فيه هي عبارة عن مؤشر لارتفاع مردوديتها وصحتها .
- **القيمة المضافة** تمثل القيمة الجديدة التي اضافتها المؤسسة في المجتمع من خلال استغلال وسائل الإنتاج المتاحة لديها، كما تعبر عن الثروة الإضافية بين ما قامت بإنتاجه و ما استهلكت حيث تتكون القيمة المضافة على كل المكونات التي يتركب منها المنتوج أي انها عبارة عن انتاج المؤسسة خلال السنة المالية مطروح منها استهلاك المؤسسة خلال السنة .

مرحلة المردودية: ان المقياس الحقيقي للمردودية يتمثل في النتيجة التي تحققها المؤسسة ، التي تنشأ نتيجة الجمع بين نتائج الاستغلال و خارج الاستغلال و تنقسم المردودية الى الأنواع التالية :

[1] زويتة محمد صالح : دور حسابات النتائج حسب الطبيعة - وفق النظام المحاسبي المالي – في قياس أداء المؤسسة ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد 23
[2] اسلام عبد القادر عثمان : القروض البنكية كأداة تمويل المؤسسات الاقتصادية و العقارات ، مرجع سبق ذكره صفحة 358 و 359

- **المردودية الاقتصادية تعبر** هذه النسبة عن الأرباح التي تم تحقيقها من طرف المؤسسة اعتمادا على الاستخدامات المتاحة لديها ، حيث كلما زادت هذه المنسبة كلما دل ذلك على كفاءة المسيرين في الاستغلال الأمثل للاستخدامات . حيث تحسب المردودية الاقتصادية:

المردودية الاقتصادية = الربح الصافي / مجموع

- **مردودية النشاط** تكمن المؤسسة من تحديد امكانيتها في تحقيق الأرباح ، كما تساعدها في المقارنة بينها و بين المؤسسات الأخرى التابعين لنفس القطاع ، و يتم حساب مردودية النشاط اعتمادا على رقم الاعمال

مردودية النشاط : الربح الصافي / رقم الاعمال خارج

- **المردودية المالية** هي نسبة تعبر عن قدرة المؤسسة على جلب المستثمرين و إيجاد رؤوس أموال جديدة ، حيث كلما زادت هذه النسبة زادت معها ثقة المستثمرين و تؤثر على البنك إيجابا في تمويل المؤسسة . و تحسب و فقا ما يلي :

المردودية المالية = الربح الصافي / الأموال الدائمة

ث) تحليل المخطط التمويلي للمؤسسة :[1]

يعتبر من اهم القوائم المالية و الذي يستعمل للتنبؤ و لتقدير الاحتياجات و مصادر التمويل للأجل المتوسط و الطويل ، إضافة الى متابعة التطور المالي للمؤسسة عبر السنوات .

يركز البنك في عملية تحليل المخطط المالي على :

- **تحليل الاحتياج الى التمويل** يقوم البنك في هذه المرحلة بالتأكد من تطور احتياجات الرأس المال العامل و ما اذا كانت هذه الاحتياجات حقيقية و متجانسة ، و اكثر النقاط التي يركز عليها البنك هي :**التغير في احتياجات الرأس المال العامل BFR :** يعمل هنا البنك على تحديد الأموال اللازمة فعلا لبداية المشروع ، و يمكننا تحليلها من تحديد ارصدة الخزينة خلال فترة التي يتضمنها مخطط التمويل .
- **تحليل الموارد المالية :** و يتضمن تحليل الموارد اللازمة لضمان التوازن المالي لاستثماراتها ، و يركز تحليل الموارد على النقاط التالية :
  - **الزيادة في راس المال العامل FR:** حيث يلتزم البنك برفع الراس المال العامل بمعدل يفوق الزيادة في احتياج الراس المال العامل و ذلك من اجل الحفاظ على الاستقرار المالي لأطول مدة .

[1] اسلام عبد القادر عثمان : القروض البنكية كأداة تمويل المؤسسات الاقتصادية و العقارات ، مرجع سبق ذكره صفحة 368 و 369

- **قدرة التمويل الذاتي CAF :** يعتبر من العناصر المهمة التي يدرسها البنك ، حيث يعبر عن قدرة المؤسسة على خلق أموال من اجل تسديد التزاماتها اتجاه البنك و المتعاملين الاخرين .

الشكل الموالي يمثل مخطط التمويل :

الجدول 2: مخطط التمويل [1]

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	.....	السنة ن
الموارد:					
-قدرة التمويل الذاتي					
-زيادة في راس المال العامل					
-تنازلات عن الاستثمار					
-قروض طويلة و قصيرة الاجل					
مجموع الموارد					
الاستخدامات :					
-استثمارات جديدة					
-احتياجات في راس المال العامل					
-تسديدات القروض القديمة					
-تسديدات القروض الجديدة					
مجموع الاستخدامات					
الرصيد = مجموع الموارد – مجموع الاستخدامات					
الرصيد المتراكم					

ملاحظة: اذا كان الرصيد المتراكم النهائي موجب فهذا يعني ان المخطط التمويلي متوازن، مما يدل على ان المؤسسة تمكنت من تحقيق النتائج المحددة و تسديد التزاماتها اتجاه البنك .

[1] [1] اسلام عبد القادر عثمان : القروض البنكية كأداة تمويل المؤسسات الاقتصادية و العقارات ، مرجع سبق ذكره صفحة 370

جدول 3 حسابات النتائج [1]

البيان	N	N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة إعانات الاستغلال		
1انتاج السنة المالية		
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى		
2- استهلاك السنة المالية		
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)		
أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المتشابهة		
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال		
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات و المؤونات		
5-النتيجة العملياتية		
المنتجات المالية الأعباء المالية		
6- النتيجة المالية		
7-النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)		
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية		
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية		
9-النتيجة الصافية		

المطلب الثالث : تحليل الدراسة التقنو اقتصادية للمشروع [2]

يقصد بالدراسة التقنو اقتصادية تقييم البنك لمشروع طالب القرض من كل جوانبه، حيث يقوم طالب القرض بتقديم دراسة تم اعدادها من ظرف مكاتب اقتصادية حول المشروع فيقوم البنك بتحليل الدراسة التقنو اقتصادية حيث يركز على النقاط التالية : تقديم المشروع ، الدراسة الاقتصادية ، دراسة تقنية ، دراسة تمويل المشروع.

[1] Djelloul BOUBIR , comptabilité financière SCF et IFRS , ITCIS EDITION , Ain beniane (alger) , 2013 , page 45

[2] اسلام عبد القادر عثمان: القروض البنكية كأداة تمويل المؤسسات الاقتصادية و العقارات ، مرجع سبق ذكره صفحة 363 364 365

أولا : تقديم المشروع:

يتم فيها تحديد نمط المشروع ان كان مشروع جديد او توسيع او غير ذلك، و مدى تأثير المشروع على البيئة الاقتصادية و الاجتماعية ، كما يتم التطرق الى شخصية العميل و المشرفين على المشروع من ناحية خبرتهم في مجال المشروع و كذلك بعض الخصائص العمرية .... ، و تحديد المكونات اللازمة لانطلاق المشروع .

بعد تحديد كل هذه العوامل يتم دراسة التناسق فيما بينها.

ثانيا : الدراسة الاقتصادية :

في الدراسة الاقتصادية يتم التطرق الى الإنتاج او الخدمة التي يولدها المشروع فييتم تحليلها من ناحية سهولة توزيعها و تقييم الطلب عليها بالإضافة الى دراسة خصائص المنتوج و صفاته ..الخ ، و يمكن التمييز بين نوعين من دراسة و هما :

أ) **دراسة الإنتاج او الخدمات الناتجة عن المشروع: يتم** في هذه الدراسة جمع المعلومات اللازمة عن المنتوج او الخدمة المراد تسويقها من خلال المشروع و من ثم تقييمها ، كما يعمل البنك على تحديد مدى قابلية المستهلكين الى اقتناء تلك المنتوجات او الخدمات ، و ان كانت تلك السلعة ضرورية لهم ام مجرد كماليات يمكنهم الاستغناء عنها .

ب) **دراسة السوق** ترتكز دراسات السوق على تحديد الطلب و العرض الحالي و المستقبلي على المنتوج المراد انتاجه و تحديد الفرق بين متطلبات السوف و عرض المؤسسة، و مدى تأثر أذواق المستهلكين ، و كذلك يتم دراسة المنافسة في السوق .

ثالثا : الدراسة التقنية :

تتضمن هذه الدراسة الناحية التقنية للمشروع وهي تتضمن:

أ) **موطن المشروع:** يعتبر موطن المشروع من العناصر المهمة التي تؤثر على فعالية المشروع ويتم تركيز في دراسو موطن المشروع على ما يلي:

- اقتراب موطن المشروع من الأسواق.
- المناخ السائد مكان المشروع.
- البنية التحتية الموجودة في منطقة المشروع.
- مدى توغر الموارد اللازمة لاستمرار المشروع.

ب) **اليد العاملة الضرورية للمشروع و القدرة الإنتاجية:** يدل ارتفاع القدرة الإنتاجية و تلائمها مع سوق على تحقيق الأرباح من طرف المؤسسة المنتجة و هذا ما يضمن للبنك فدرة المؤسسة على تسديد قرضها اتجاهه ، كما ان القدرة الإنتاجية مرتبطة باليد العاملة ذات كفاءة بالإضافة الى التكنولوجيا التي تضمن حسن تنفيذ المشروع .

ت) **مخطط الإنتاج: يطلب** البنك كم عميله تقديم مخطط الإنتاج و ذلك من اجل تقييم تناسق المخطط مع القدرة الإنتاجية للمؤسسة و مراحل انتاج المشروع ، و ملاحظة مدى احترام المؤسسة بتقديم المشروع في الوقت المناسب و بنوعية افضل . يساعد المخطط أيضا على تحديد العوامل الداخلية و الخارجية التي يمكن ان تؤثر على انجاز المشروع .

المبحث الثالث : المعايير المعتمد في منح القروض

تعتمد البنوك قبل منح أي ائتمان على تحليل العميل اعتمادا على معايير متعددة مثل 5CS و 5PS و أيضا PRISM من اجل تحديد درجة الخطر الائتماني ، و رغم تعدد هذه المعايير انما يبقى هدفها واحد و هو تجديد درجة الخطر التي يمكن ان تمس البنك نتيجة منح قرض للعميل ، ما يسمح للبنك باتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي هذه المخاطر.

المطلب الأول : المعايير المعروفة ب 5 CS'

ان عملية الإقراض تتضمن مخاطر عديدة تحيط بها ، لذلك يعمل البنك على تحديد نوع المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها و يحدد مصادر تلك المخاطر و حجمها ، و ينتج عنها عدم قدرة العميل في تسديد التزامه اتجاه البنك .

لذا يجب على إدارة البنك دراسة نوع المخاطر التي يمكن ان تمس البنك و تحديد درجة تلك المخاطر استنادا على مجموعة من المعايير المعروفة ب 5 CS' و هي :[1]

- القدرة على الاستدانة Capacity
- شخصية العميل Character
- رأس مال العميل Capital
- الضمان Collateral
- المناخ العام Conditions

أ) **القدرة على الاستدانة Capacity:**[2] تم انشاء البنوك من اجل تغطية حاجات العملاء من الخدمات المصرفية المتعددة و من اخطر الخدمات التي يمكن للبنك تقديمها هي منح القروض المصرفية ، حيث لكل عميل الحق في الحصول على القرض وفقا ما يقره القانون ، الا انه يمنح للبنك أيضا الحق في رفض طلب العميل اذا لم تتوفر فيه بعض الشروط و ذلك لتغادي بعض المخاطر . تعتبر القدرة على الاستدانة من المعايير المستعملة في تحديد مقدار المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها البنوك، حيث تعبر القدرة على الاستدانة فدرة العميل على توفير الأموال اللازمة للإعادة ما تم اقتراضه من البنك ، بالإضافة الى بعض التفسيرات الاخرة لمعنى القدرة كمتغير في المخاطرة و يمكن تلخيص تلك الآراء في اربع اتجاهات و هي :

- **الاتجاه الأول:** يتم دراسة أهلية الشخص على الاقتراض .
- **الاتجاه الثاني: تحديد** فدرة الشخص على حسن تأدية اعماله و حسن استغلال الأموال التي يقرضها له البنك .
- **الاتجاه الثالث :** يتم التركيز هنا على استطاعة العميل في خلق الأموال مستقبلا من اجل ارجاع ما تم اقتراضه من البنك ، و بالتالي فإن هذا الاتجاه يركز على الجانب المالي للعميل.
- **الاتجاه الرابع :** يرو الى ان فدرة العميل على الاستدانة مرتبطة بالتدفقات النقدية التي يمكن تحقيقها من طرف العميل مستقبلا .

---

[1] امحمود الزبيدي : إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني ،الوراق لنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ،2002 ، صفحة 141

[2] نفس المرجع صفحة 142 و 143

ب) **شخصية العميل Character :** [1] يتم فيها تحليل شخصية العميل و سمعته في السوق و بين البنوك ،و دراسة ملامح تلك الشخصية و درجة استجابة البنك للموافقة على اقراض العميل .

ت) **رأس المال Capital**[2] **:** سيعطي البنك أهمية بالغة لرأس المال ، حيث يعتبره بمثابة ضمان للقروض الممنوحة للعميل ، يمكن للبنك استلاء عليه في حالة عدم استطاعة العميل على الوفاء بديونه .

ث) **الضمان Collateral** [3]**:** يعتبر من الوسائل التي يعتمد عليها البنك في محاولته لتجنب الخسارة والتقليل من المخاطر ، و الضمان يكمن في العناصر المادية و المالية التي يتقدم بها العميل الى البنك بغرض الحصول على القرض ، في حالة عدم التزام العميل بتسديد قرضه يحث للبنك التصرف في تلك الضمانات .

ج) **المناخ العام** [4] **Condition:** و يقصد به تأثر المحيط الخارجي من عوامل اقتصادية و قانونية على نشاط العميل ، و كذلك الأوضاع السائدة في السوق .

يقوم البنك بالاعتماد على هذه المعايير لتحديد درجة المخاطرة عندما يتم دمجها ، و يمكن تمييز بين 9 درجات و هي :[5]

1. الشخصية + القدرة +رأس المال = مخاطرة ائتمانية ضئيلة
2. الشخصية + القدرة – رأس المال = مخاطرة ائتمانية من ضئيلة الى متوسطة
3. الشخصية + الرأس مال + قدرة غير كافية = مخاطرة ائتمانية من ضئيلة الى متوسطة
4. قدرة + رأس المال + شخصية ضعيفة = مخاطر ائتمانية متوسطة
5. قدرة + رأس المال – الشخصية = مخاطر ائتمانية عالية
6. الشخصية + رأس المال – القدرة = مخاطر ائتمانية عالية
7. الشخصية – رأس المال – القدرة = مخاطر ائتمانية عالية جدا
8. راس المال – الشخصية – القدرة = مخاطر ائتمانية عالية جدا
9. قدرة – الشخصية – راس المال = العميل المخادع

المطلب الثاني: المعايير المعروفة ب 5PS' [6]

تعتمد إدارة البنك على تحليل نوع اخر من معايير لاتخاذ عملية منح القر ض الى العميل إضافة الى نوع الأول، يطلق على هذا نوع اسمع المعايير 5 ps' وتتضمن هذه المعايير:

- نوع العميل Peopel
- الغرض من الائتمان Purpose
- قدرة العميل على تسديد Payement

[1] شريط عابد و بنية صابرينة :اثر المعايير الجدارة الائتمانية المعروفة ب 5cs' على اتخاذ القرار الائتماني ، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، جامعة تيارت ، صفحة 110

[2] نفس المرجع صفحة 110

[3] نفس المرجع صفحة: 111

[4] نفس المرجع صفحة 111

[5] محمود الزبيدي : إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني مرجع سبق ذكره صفحة 151 -152

[6] نفس المرجع صفحة 152 ، 153 ، 154 ،155

- الحماية Protection
- النظرة المستقبلية Perspective

وسنتطرق لكل نوع فيما يلي:

أ) **العميل People:** يتم من خلاله تحصيل جميع المعلومات عن العميل و تموين صورة كاملة عن شخصية العميل تتضمن حالته الاجتماعية و مؤهلاته و اخلاقه ، و تبدأ هذه العملية بمقابلة العميل حيث تجمع كل البيانات المتعلقة به و اعماله سابقة التي قام لها مع البنوك و تحديد مدى نجاح تلك الاعمال لتقدير مخاطر النجاع مستقبلا .

ب) **الغرض من القرض Purpose :** الغرض من الائتمان هو تحديد احتياجات العميل و دراسة مدى تلائمها مع سياسة البنك ، ففي حالة كان طلب العميل لتمويل يتعارض مع صلاحيات و سياسات البنك فهنا يمكن للبنك رفض طلب العميل ليس لعدم ثقته فيه و انما لان صلاحية البنك لا تتماشى مع رغبة العميل .

ت) **القدرة على السداد Payement :** يرتكز هذا المعيار على تقدير قوة العميل على الوفاء بدينه اتجاه البنك مع تسدد الفوائد في الوقت المتفق عليه ، و يتم عن طريق دراسة تقديرية لتدفقات النقدية التي تنتج عن مشروع العميل و التي تمثل فدرته على تسديد القرض .

ث) **الحماية Protection :** يعتمد هذا المعيار في قياس احتمال الخطر الذي قد ينتج عن العميل ، و تحديد حجم الحماية أيضا التي يمكن ان يوفرها من خلال دراسة قيمة الضمانات المقدمة و التي تعتبر بمثابة أداة وفاء بالدين في حالة عجزه عن دفع قينة القرض نقدا او رفضه التسديد ، و يجب ان تتميز هذه الضمانات بقابلية التسييل أي إمكانية تحويلها الى نقود بسرعة مع تكلفة اقل .

ج) **النظرة المستقبلية Perspective :** يرتكز هذا المعيار على الدراسة التنبؤية لكل ما يحيط بالعميل سواء بظروفه الداخلية او الخارجية كمعدل النمو او نسب التضخم و غير ذلك ، التي يمكن ان تؤثر على سياسة الائتمانية للبنك ، لذا يعمل البنك على استكشاف ابعاد حالة اللاتأكد التي تحيط بالقروض الممنوح و مستقبل ذلك القرض .

المطلب الثالث: المعايير المعروفة ب PRISM [1]

تعتبر هذه المعايير من احدث الصناعات المصرفية التي توصلت اليها البنوك في التحليل الائتماني ودراسات التنبؤية للائتمان، يتم من خلاله قياس نقاط القوة و الضعف للعميل، يحث تعتبر هذه المعايير كأداة لقياس المخاطر و القدرة على السداد، و يمكن تلخيص معايير PRISM فيما يلي :

أ) **التصور Perspective :** يكمن في محاول التنبؤ و الإحاطة الكاملة لكل المخاطر التي يمكن حدوثها نتيجة منح الائتمان للعميل إضافة الى تحديد العوائد التي يمكن ان يحققها العميل نتيجة استغلاله للقرض ، اذا يعتمد هذا المعيار في :

- التنبؤ بالمخاطر و التدفقات المالية للعميل عند منحه القرض .
- دراسة استراتيجية العميل المعتمدة في التشغيل و التمويل و تأثيرها على قيمة السهم السوقية .

[1] محمود الزبيدي : إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني صفحة 155 ، 156 ، 157

ب) **القدرة على السداد Repayment :** يقصد به تحديد استطاعة العميل على توفير الأموال للوفاء بديونه اتجاه البنك عند تاريخ استحقاق القرض ، حيث يهتم البنك أيضا بنوع مصدر تسديد القرض اذا كان داخلي او خارجي التي يلجأ اليه العميل ، و لكثر ما يهم البنك هي المصادر الداخلية التي يعتمد عليها العميل في تسديد التزامه اتجاه البنك لأنها تعر على قدرة العميل على خلق التدفقات النقدية .

ت) **الغاية من القرض Intention or Purpoe :** و يتضمن هذا المعيار تحديد الهدف من القرض الممنوح للعميل ، حيث يجب ان يشكل الهدف أساس لدراسة هذا الغرض او الغاية و أن اخر ما يخمن فيه البنك هو تصفية أصول العميل لاسترجاع قيمة القرض .

ث) **الضمانات Safeguards** و تتضمن تحديد الأصول العينية و المالية التي يقدمها العميل للبنك لتكون له ضمانا لمبلغ القرض في حالة عدم الوفاء ، يمكن لهذه الضمانات ان تكون داخلية متمثلة في قوة مركز المالي للعميل و ان تكون خارجية كالأصول العينية و المالية او الكفالات الشخصية إضافة الى الشروط المتفق عليها في عقد القرض .

ج) **الإدارة Management :** مضمون هذا المعيار هو تحليل الفعل الإداري للعميل و أسلوب المنتهج في الإدارة و يشمل :

- **العمليات :** و يتم تحديد من خلالها
  - أسلوب الإداري للعميل المتبع في إدارة اعماله .
  - تحليل كيفية الاستفادة من الائتمان .
  - تحديد نوع نشاط العميل اذا كان نشاط موسمي او دائم ، و اذا كان ينتج أكثر من منتوج .
- **الإدارة :**
  - دراسة الهيكل التنظيمي .
  - دراسة السيرة الذاتية لمدراء الأقسام .
  - دراسة فدرة نجاح العميل .

خلاصة الفصل الثاني :

ترتبط القروض بمخاطر عديدة يمكن ان تمس سلامة و مصلحة البنك، لذا وجب على هذا الأخير القيام ببعض الإجراءات و الاعتماد على بعض السياسات الموضوعة التي تمكنه من تقليل درجة المخاطرة .

من خلال هذا الفصل تمكنا من التعرف على سياسة الإقراض التي تتبعها البنوك و التي تحدد لها حجم الأموال التي يمكن اقراضه مع معدل الفائدة الذي يعود بالربح الى البنك و كيفية معالجة القروض المتعثرة ، اما في الجزء الثاني من الفصل تناول اهم المؤشرات التي يعتمد عليها البنك و الذي تمكنه من تحديد المركز المالي للعميل و مدى سلامته و تنقسم هذه المؤشرات الى مؤشرات مرتبطة بالسيولة و مؤشرات مرتبطة بالمردودية و غيرها ، إضافة الى اهم الدراسات التي تتناول الجانب الاقتصادي للمشروع ، كما تناول الفصل في الجزء الثالث اهم المعايير المعتمد من طرف البنك و التي تمكنه من تحليل شخصية العميل و العوامل المحيطة بها .

لذا يجب على البنك بالقيام بهذه الدراسات الكمية و النوعية و ذلك من اجل تقليل الخطر الذي يقوم بمجرد منح القرض.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

مقدمة الفصل الثاني :

يعتبر البنك الوطني الجزائري BNA من بين أولى البنوك التي تم انشائها في الجزائر ، حيث يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية و انعاش الاقتصاد الجزائري عن طريق تحفيز الاستثمار سواء الحكومي او الخاص و ذلك بتوفيره لعديد من أصناف القروض لعملائه .

لذلك في هذا الفصل ستنطرق الى تعريف البنك الوطني الجزائري مع ابراز اهم ومهامه و الأهداف التي يطمح اليها ، إضافة الى هيكله التنظيمي و هذا في المبحث الأول ، اما في المبحث الثاني فستنطرق دراسة ملف لقرض الاستثمار و قرض الاستغلال على مستوى البنك الوطني الجزائري BNA ثم في المبحث الثالث نقوم بوضع نموذج لوجستي يلخص اهم المعايير التمييزية في عملية منح القروض استنادا على عينة مكونة من 226 مؤسسة تحصلت على قروض استثمارية

المبحث الأول : تقديم البنك الوطني الجزائري BNA

يعتبر البنك الوطني الجزائري BNA من بين أولى البنوك التي تم إنشائها من طرف الدولة ، يهدف الى تشجيع الاستثمار من اجل انعاش الاقتصاد الوطني و هذا عن طريق تمويل المؤسسات العمومية و الخاصة .

و في هذا المبحث سنتطرق الى عموميات حول البنك الوطني الجزائري BNA .

المطلب الأول : انشاء البنك الوطني الجزائري BNA

البنك الوطني الجزائري BNA هو عبارة عن شركة ذات اسهم و هو اول بنك تجاري جزائري ، تم انشائه يوم 13 جوان 1966 ، حيث أسندت له كافة النشاطات المرخص للبنوك ذات الشبكة ، إضافة الى هذا فقد تخصص في تمويل القطاع الزراعي الى غاية 1982 حيث تم إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بعد انشاء بنك مختص جديد "بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR " مهمته تمويل القطاع الفلاحي .

في 12 جانفي 1988 تم اصدار القانون رقم 01-88 ، الذي سمح للمؤسسات الاقتصادية بالتسيير الذاتي ، و الذي بدوره اثر على مهام البنك حيث اعطى له الحرية في اتخاذ القرار منح القرض للمؤسسات .

في جوان 2009 رفع رأس مال الوطني الجزائري BNA من 14600 مليار دينار جزائري الى 41600 مليار جزائري ، و تم رفعه مرة أخرى في جوان 2018 الى 150000 مليار جزائري .

يتكون البنك الوطني الجزائري BNA من 214 وكالة موزعة على مختلف ولايات الوطن و تشرف عليها 17 مديرية جهوية ، يوظف البنك الوطني الجزائري أكثر من 5000 موظف الذين يسهرون على تقديم افضل الخدمات للعملاء .[1]

المطلب الثاني : اهم مهام البنك الوطني الجزائري و أهدافه المسطرة :[2]

أولا : مهام البنك الوطني الجزائري BNA :

للبنك الوطني الجزائري العديد من المهام يقوم بها ، ولعلى من ابرزها :

- تطبيق سياسة الدولة المتعلقة بمنح القروض بمختلف اجالها.
- تمويل منشأة الصناعية ذات الملكية العمومية او الملكية الخاصة.
- خصم الأوراق التجارية المقدمة من طرف عملاء البنك.
- منح القروض المستندية والاعتمادات المستندية لتمويل التجارة الخارجية.
- القيام بعمليات الصرف.
- منح الكفالات للمقاولين ومنح الضمانات في الاسواق العمومية.

[1] موقع البنك الوطني الجزائري BNA : https://www.bna.dz/index.php/fr/

[2] معلومات مقدمة من رئيس مصلحة القروض بالبنك الوطني الجزائري

ثانيا: اهداف البنك الوطني الجزائري BNA :

يهدف البنك الوطني الجزائري دائما الى :

- العمل على توفير افضل الخدمات للعملاء و التقرب لهم.
- عصرنة النظام البنكي و التأقلم مع التغيرات التي تحدث ، و تطوير نظم المعلومات و التقنيات المستعملة .
- تحسين وظيفة المراجعة الداخلية لتقليل من المخاطر التي تواجه البنك الوطني الجزائري .
- التسيير الأمثل و فرض الرقابة .

المطلب الثالث : وكالة البنك الوطني الجزائري BNA رقم 430 بوفاريك و هيكلها التنظيمي

أولا : تعريف وكالة البنك الوطني الجزائري BNA رقم 430 بوفاريك [1]

تعتبر وكالة 430 بوفاريك من بين الوكالات الأساسية التابعة للبنك الوطني الجزائري من حيث الهيكل التنظيمي .

باشرت وكالة بوفاريك التابعة للبنك الوطني الجزائري BNA مهامها بتاريخ 05 افريل 1982 ، حيث تعمل على تقديم خدمات مختلفة نذكر منها :

- تلقي الودائع .
- تقديم القروض للعملاء سواء كانوا عوام او خواص .
- تلعب دور الوسيط بين المورد و الزبون .
- تقديم خدمات متعلقة بتجارة الخارجية .
- عمليات ذات صلة بصندوق .

ثانيا : الهيكل التنظيمي للوكالة: [2]

توظف وكالة البنك الوطني رقم 430 ببوفاريك ولاية البليدة 18 موظف و هم موزعين على مختلف الأقسام و المصالح كما يلي :

- **في اعلى الهرم الوظيفي نجد :**
  - المديرة
  - إضافة الى السكرتيرة التي تقوم ببعض المهام
- **في واجهة البنك Front office نجد :**
  - المدير المساعد يترأس مصلحة الصندوق و مصلحة العلاقات مع العملاء
    - ✓ مصلحة الصندوق :

[1] من الوثائق الداخلية لوكالة البنك الوطني الجزائري BNA رقم 430 ببوفاريك
[2] من الوثائق الداخلية لوكالة البنك الوطني الجزائري BNA رقم 430 ببوفاريك

- ❖ رئيس مصلحة الصندوق
- ❖ موظف في كشك العملة المحلية
- ❖ موظف في كشك العملة الأجنبية
- ❖ موظف مسؤول عن البطاقات الائتمانية
- ❖ أمين الصندوق
- ❖ موظف مسؤول عن عمليات المقاصة بين البنوك

✓ مصلحة العلاقات مع العملاء :

- ❖ موظف مسؤول عن العلاقات بين البنك و العميل

➢ **في خلفية البنك Back office نجد :**

- ❖ مدير مساعد يسير كل من مصلحة القروض و مصلحة التجارة الخارجية

✓ مصلحة القروض :

- ❖ تتكون من ثلاث موظفين مسؤولين عن دراسة ملفات القروض و متابعتهم .

✓ مصلحة التجارة الخارجية :

- ❖ موظف مسؤول عن التجارة الخارجية بالبنك

إضافة الى كل من :

- ❖ موظف مسؤول عن القضايا القانونية و معالجة النزعات القضائية بين البنك و العميل .
- ❖ مراقب تسيير

و يمكن تلخيصهم في الشكل الاتي :

الشكل 2: الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري رقم 430 بوفاريك ولاية البليدة [1]

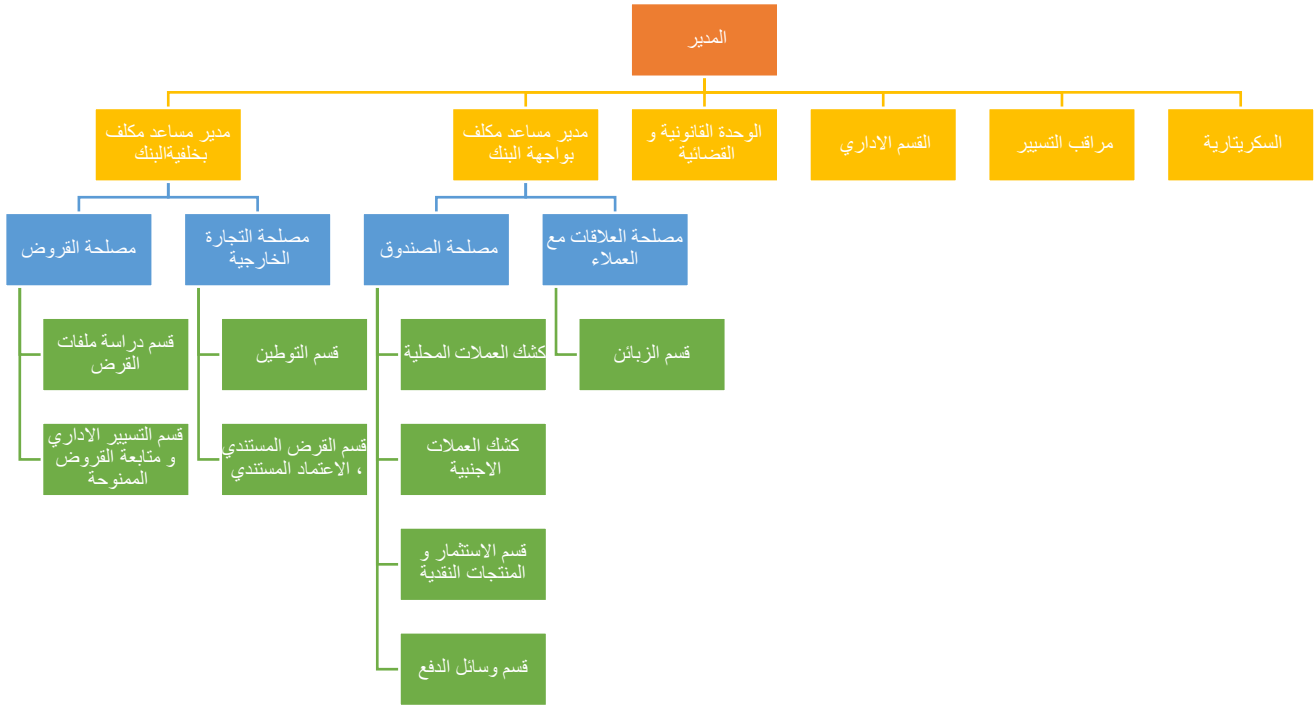

مختلف العمليات التي تقوم بها الوكالة مصالح الوكالة : [2]

1. **المديرة :** هي المسؤولة في الوكالة ، تشرف على الموظفين و تعمل على توجيههم ، كما أنها مسؤولة عن ربحية الوكالة و المخاطر التي يمكن ان تصيبها ، كما انها تعمل على وضع وتنفيذ السياسة التجارية للوكالة و تحدد أهدافها بالإضافة الى التحقق و من صحة المعاملات و مصادقة على سحب الأموال الضخمة من طرف العملاء .
2. **السكريتارية :** تقوم بالرد على المكالمات الهاتفية إضافة الى كتابة المحاضر الاجتماع وتنظيم تلك الاجتماعات ، دون ان ننسى إدارة الملفات و تصنيفها .
3. **مراقب التسيير :** يقوم يوميا بمراقبة مجموعة العمليات المنجزة من طرف الموظفين ، و في حالة وجود انحراف يعمل مراقب التسيير على تصحيح تلك الأخطاء و الانحرافات .

[1] من الوثائق الداخلية لوكالة البنك الوطني الجزائري BNA رقم 430 ببوفاريك
[2] معلومات مقدمة من طرف موظفي المصلحة بوكالة البنك الوطني الجزائري

4. **الوحدة القانونية و القضائية :** تعمل على الرد عن الاستفسارات القانونية للعملاء ومراسلة العملاء الذين تخلفوا عن تسديد قروض المقدمة لهم من طرف الموظفين و في حالة استجابة العميل تقوم بإعداد جدول يمكنه من تسديد قرضه في خلال 20 شهر الى 60 شهر ، اما في حالة العكس فيتم بتحرير تقرير و ارساله الى المحضر القضائي .
5. **رئيس مصلحة الصندوق :** يقوم بمراقبة و متابعة مصلحة الصندوق ، و إرسال جزء من المبالغ المحصلة الى البنك المركزي ، توجيه موظفي المصلحة .
6. **كشك العملة المحلية :** التحقق من رصيد العميل ، معالجة عمليات السحب و الدفع بالعملة الوطنية ، التحويل بين حسابات ، تقديم احصائيات شهرية .
7. **كشك العملة الأجنبية :** معالجة عمليات سحب الأموال بالعملة الأجنبية ،القيام بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية مع العملاء ..الخ
8. **مصلحة التجارة الخارجية :** تلعب هذه المصلحة دور الوسيط بين عميل البنك و متعاملي العميل خارج التراب الوطني سواء كانوا زبائن او موردون ، حيث تهتم هذه الخدمة في كل ما يتعلق بتصدير و الاستيراد و ذاك عن طريق توفير خدمات مختلفة مثل الاعتمادات المستندية و القروض المستندية و غير ذلك .
9. **مصلحة القروض :** يقتصر دور هذه المصلحة على عمليات تمويل المؤسسات سواء العمومية منها او الخاصة عن طريق تقديم قروض مقابل فائدة و ضمانات إضافة الى هذا فهي توفر قروض استهلاكية موجهة لعائلات تمكنهم من اقتناء تجهيزات و سيارات وعقارات ..الخ .

و تمر عملية منح القروض عبر مراحل و هي :

- **مرحلة تقدم العميل:** عند وصول العميل لطلب القرض من البنك ، يقوم موظفين المصلحة بشرح الأنواع المختلفة من الائتمان ، فيختار العميل نوع القرض الذي يناسبه ، عندها تقوم إدارة الائتمان باتخاذ الإجراءات اللازمة .
- **مرحلة دراسة ملف القرض :** في هذه الخطوة تقوم إدارة الائتمان من التأكد من وثائق المطلوبة ومن معلومات العميل ، و يتم دراسة الضمانات المقدمة و دراسة المركز المالي للعميل إضافة الى التأكد ما اذا كان لديه ديون على مستوى البنوك الأخرى ، و بعد القيام بدراسة يتم اتخاذ قرار منح القرض او الرفض .
- **مرحلة غلق الملف :** يتم غلق الملف القرض بعد انقضاء مدة القرض و إتمام العميل تسديد كل الدين الذي على عاتقه مع الفوائد اتجاه البنك ، و في حالة انقضاء مدة القرض و لم يقم العميل بتسديد التزامه اتجاه البنك يتم تحويل ملفه الى الوحدة القانونية و القضائية بالبنك .

تضع مصلحة القروض بالبنك الوطني الجزائري BNA تحت تصرف زبائنها أنواع مختلفة من القروض منها :

- **قروض الاستغلال :** هي عبارة عن قروض قصيرة الاجل لا تتجاوز مدتها 12 شهرا ، موجهة لتمويل دورة الاستغلالية للمؤسسات و المستثمرين و تتضمن عدة أنواع (السحب على المكشوف ، تسهيلات الصندوق ... الخ) .
- **قروض الاستثمار :** هو عبارة عن قرض متوسط الاجل تتراوح مدته بين 5 و 7 سنوات ، تقترضه المؤسسات من البنك من اجل تمويل الدورة الاستثمارية للبنك مثل شراء الآلات من اجل الصناعة .

- **قروض العقارية :** هي قروض طويلة الاجل موجهة لتمويل تشييد البنايات ، مدته بين 7 الى 40 سنة

إضافة الى بعض القروض الاستهلاكية الموجهة للعائلات .

المبحث الثاني : دراسة ملف قرض الاستثمار و قرض الاستغلال

يطلب البنك الوطني الجزائري من المستثمرين الراغبين في الاستفادة من القروض وثائق تتضمن بيانات دقيقة يحتاجها البنك للقيام بدراسة ، حيث يجب ان تتضمن هاته الوثائق معلومات حول الوضعية المالية للمستثمر إضافة الى وثائق تتضمن شرح للمشروح المراد إنجازه مع تقديم بعض المعلومات حول الضمانات مقابل القرض

المطلب الأول : مكونات ملف قرض الاستثمار و قرض الاستغلال

.

1 مكونات ملف القرض الاستثماري و قرض الاستغلال :

1.1) الوثائق الإدارية :

و تتضمن وثائق إدارية و قانونية و تتمثل في :

- طلب خطي موقع من طرف العميل يتضمن هذا الطلب مبلغ القرض ، مدته ، الهدف منه و طريقة تسديد القرض .
- القانون الأساسي لشركة .
- السيرة الذاتية للمسيرين و وثيقة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية .
- الوثائق الجبائية كشهادة عدم الخضوع لضريبة او جدول تسديد الضرائب و غيرها منها الوثائق الجبائية
- الوثائق الشبه جبائية
- عقد ملكية او عقد ايجار المبنى الذي يقام فيه النشاط التجاري و الاستثماري (يمكن استعمال ذلك العقار كضمان) .

2.1) الملف المالي و التقني:

و يتضمن مختلف الوثائق المالية و دراسات التقنو اقتصادية للمشروع و هي :

- الميزانيات لثلاث سنوات السابقة في حالة مؤسسة القديمة .
- الميزانيات التقديرية لسنوات المقبلة على طول مدة القرض .
- جدول حسابات النتائج لثلاث سنوات السابقة .
- جدول حسابات النتائج التقديري لسنوات المقبلة .
- المخطط التمويلي للمشروع .
- مخطط الاعمال و الاشغال .
- الدراسة التقنواقتصادية .

- فواتير أولية للتجهيزات المراد اقتنائها .

3.1) تقديم ملف قرض الاستثمار

تقوم مصلحة القرض بإبلاغ العميل بالوثائق اللازمة لملف القرض ، فيقوم هذا الأخير بإيداع الملف لدى وكالة البنك الوطني الجزائري الأقرب لمكان المشروع .

بعد ايداعه للملف تقوم مصلحة القرض بدراسة الملف و الالمام بمعلومات العميل ، كما يمكنها الاستعانة بمصادر معلومات أخرى كتواصل مع البنك المركزي و المؤسسات المالية الأخرى ، و بعد التأكد من سلامة معلومات العميل المقدمة يتم اتخاذ قرار منح القرض فإذا كان مبلغ القرض لا يتعدى 10.000.000,00 فإنه يتم إقراضه على مستوى الوكالة ، اما اذا كان يفوق 10.000.000,00 فانه يتم منحه الائتمان على مستوى المديرية الجهوية .

4.1) العوامل المعتمدة في دراسة ملف القرض

يتم دراسة ملف القرض على مستوى الوكالة و المديرية الجهوية و المديرية المركزية اما اتخاذ القرار فيكون من طرف اللجنة المركزية للقروض .

ان دراسة ملف القرض تعتمد على بعض العوامل يتم اخذها بعين الاعتبار قبل اتخاذ القرار :

- **العامل الاقتصادي و البشري :** يتم دراسة البيئة الاقتصادية لنشاط العميل و محاولة التنبؤ بمستقبل القطاع الذي ينشط فيه العميل ، اما بالنسبة للعامل البشري فيعمل البنك على تحليل مدى التزام العميل بالوفاء بوعوده اتجاه الاخرين و نزاهته .
- **العامل المالي :** يعتمد فيه على الوثائق المحاسبية المقدمة فيتم تحليلها لتحديد المركز المالي و تمثل القوائم المالية التي يتم تحليلها في :

- **الميزانية :** يتم الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية المختصر لحساب كل من الراس مال العامل FR و احتياج الراس مال العامل BFR و بعض المؤشرات المالية .
- **جدول حسابات النتائج :** يتم استهراج رقم الاعمال المحقق او الذي يمكن تحقيقه في جدول حسابات النتائج التقديري .
- **مخطط التمويل :** يتم استخراج منه قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة .

2) مكونات ملف قرض الاستغلال :

يتكون ملف القرض أيضا من وثائق إدارية ووثائق مالية ، فلنسبة للملف الإداري فيتضمن نفس مكونات قرض الاستثمار ، اما الملف المالي و التقني فيتضمن نفس وثائق ملف القرض إضافة الى :

- ميزانية افتتاحية تتضمن الاعمال الجديدة .
- بالنسبة لشركات المتخصصة في قطاع الاشغال العمومية فيطلب منها أيضا وثيقة تتضمن نسبة تقدم الاشغال ، قائمة المعدات ،شهادة تأهيل

المطلب الثاني : دراسة ملف قرض الاستثمار

أولا : تقديم المؤسسة الراغبة بالقرض

يتقدم العميل الى وكالة البنك الوطني الجزائري للحصول على القرض ، فيقدم لهم ملف يتضمن وثائق إدارية و مالية ، فتقوم الوكالة بدورها بدراسة اقتصادية و تقنية للمشروع ، وسوف نتناول حالة طلب قرض استثمار لتمويل مؤسسة مختصة في تأجير سيارات سياحية .

1. **تقديم المؤسسة :** هي عبارة عن شركة مختصة في كراء السيارات السياحية ، تم انشائها من طرف العميل بتاريخ 24 سبتمبر 2018 ، يقع مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة ، حيث تملك الشركة حساب بنكي على مستوى البنك الوطني الجزائري .
2. **الهدف من القرض :** تقدم العميل الى وكالة البنك الوطني من اجل الاستفادة من قرض متوسط الاجل CMT لمدة 5 سنوات ، بمبلغ يقدر ب 6.166.200 ,00 دج حيث يمثل هذا المبلغ 60 % من استثمار المؤسسة ، هذا القرض موجه لاقتناء سيارات من علامة RENAULT CLIO و RENAULT SYMBOLE .
3. **تقديم المشروع :** المشروع الاستثماري يتضمن اقتناء خمس سيارات من علامة RENAULT حيث يقدر المبلغ الإجمالي للمشروع و المحدد في الفاتورة الأولية ب 10.277.00,00 دج ، % 60 من المشروع يتم تمويله من البنك اما % 40 من المشروع قتم تمويله من أموال الخاصة للعميل .
4. **الضمانات المقدمة :** قام العميل بتقديم ضمانات للبنك و تتمثل في :

- اتفاقية القرض الاستثماري موقعة بتاريخ 24/12/2018 متضمنة مبلغ القرض ، مدته ..الخ
- رهن السيارات المراد اقتنائها .
- وثيقة من صندوق الضمان DPARM .
- شهادة تأمين على الاخطار مقدمة للبنك .
- سندات لأمر .

5. **معدل الفائدة :** بمأن القرض متوسط المدة فإن معدل الفائدة يقدر ب 5.25 % .
6. **دراسة السوق :** بعد القيام بعملية إحصائية لوحظ ان عدد السيارات في الجزائر يبلغ حولي 8 ملايين سيارة ، و اذا قمنا بمقارنته مع تعداد السكاني في الجزار فإننا نجد تباين كبير ، و هذا ما يخلق الطلب على سيارات لتسهيل تنقل الافراد و هذا ما يؤثر إيجابيا على مردودية المشروع ، فيمكن القول على انا هذا المشروع مربح و ان درجة المخاطرة فيه ضئيلة .

ثانيا : الدراسة المالية لملف قرض الاستثمار

بمأن المؤسسة حديثة النشأة أي انها تم انشائها في نفس العام الذي تم الحصول على القرض ، فأن الدراسة المالية لملف القرض الاستثماري تعتمد على الميزانيات التقديرية و القوائم المالية التقديرية لسنوات المقبلة .

1 تحليل الميزانية : لتحديد المركز المالي للعميل قام البنك الوطني الجزائري بالاعتماد على بعض المؤشرات المالية :

جدول 4 يمثل جانب الأصول للميزانية التقديرية ل 5 سنوت[1]

الأصول	ن	ن+1	ن+2	ن+3	ن+4
الأصول الغير جارية :	**8735450.00**	**7193900.00**	**5652350.00**	**4110800.00**	**2569250.00**
التثبيتات المعنوية					
المباني					
تثبيتات عينية أخرى	8735450.00	7193900.00	5652350.00	4110800.00	2569250.00
الأصول الجارية :	**1939675.00**	**2638544.10**	**3605115.68**	**4867735.32**	**6453909.81**
المخزونات	17280.00	25344.00	27878.40	30666.24	33732.86
الزبائن	156200.00	146350.00	123460.00	824650	925950.00
الضرائب و الرسوم	240000.00	245200.00	245000.00	326500	458000.00
الخزينة	1526195.00	2221650.10	3208777.28	3685919.08	5036226.95
مجموع الأصول	**10675125.00**	**9832444.10**	**9257465.68**	**8978535.32**	**9023159.81**

جدول5 يتضمن جانب خصوم للميزانية التقديرية ل 5 سنوات

الخصوم	ن	ن+1	ن+2	ن+3	ن+4
رؤوس الأموال الخاصة	**4486461,00**	**4870972,10**	**5526382,48**	**6477555,80**	**7751970,34**
رأس مال تم إصداره	4110800,00	4110800,00	4110800,00	4110800,00	4110800,00
نتيجة الصافية	375661,00	384511,10	655410,38	951173,32	1274414,54
ترحيل من جديد		375661,00	760172,10	1415582,48	2366755,80
خصوم غير جارية	**6166200,00**	**4932960,00**	**3699720,00**	**2466480,00**	**1233240,00**
ديون و قروض مالية	6166200,00	4932960,00	3699720,00	2466480,00	1233240,00
خصوم جارية	**22464,00**	**28512,00**	**31363,20**	**34499,52**	**37949,47**
موردون و حسابات ملحقة	13824,00	19008,00	20908,80	22999,68	25299,65
ضرائب	8640,00	9504,00	10454,40	11499,84	12649,82
مجموع الخصوم	**10675125,00**	**9832444,10**	**9257465,68**	**8978535,32**	**9023159,81**

[1] من وثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري .

أ) **تحليل المركز المالي للعميل اعتمادا على المؤشرات المالية لسنوات التقديرية :**

جدول 6 يمثل مؤشرات التوازن المالي لسنوات التقديرية 5

المؤشرات	ن	ن+1	ن+2	ن+3	ن+4
راس المال العامل FR	1917211.00	2610000.00	3573752.48	4833235.80	6416960.34
احتياج راس المال العامل BFR	391016.00	388382.00	364975.20	1147316.72	1343733.39
الخزينة TN	1526205.00	2221618.00	3208777.28	3685919.08	5037226.95

تحليل المؤشرات المالية :

- **رأس المال العامل FR :** نلاحظ ان رأس المال العامل FR موجب ، كما انه يتزايد مع سنوات الخمس ليبلغ اعلى قيمة له في العام الخامس حيث بلغ 6416960.34 دج ، و هذا يدل على ان الأصول الثابتة قد تم تمويلها من الاموال طويلة اجل و الفائض عن ذلك يتم استغلاله لتمويل الدورة الاستغلالية للمؤسسة .
- **احتياج الرأس المال العامل BFR :** نلاحظ ان احتياج الرأس المال العاملي BFR موجب و هذا يعني ان المؤسسة تعاني من حاجة للأموال من اجل تغطية دورتها الاستغلالية ، اذا فهي بحاجة الى موارد مالية قصيرة الاجل .
- **الخزينة TN :** نلاحظ ارتفاع في قيمة الخزينة و هذا يدل على إمكانية المؤسسة على تحقيق الأرباح و قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنك و المدينين الاخرين .

ب) **تحليل المركز المالي للعميل اعتمادا على النسب المئوية**

جدول 7 بعض النسب المئوية لخمس سنوات القادمة

القانون	ن	ن+1	ن+2	ن+3	ن+4
الديون المالية / الأموال الخاصة	1,50	1,20	0,90	0,60	0,30
مجموع الديون / مجموع الأصول	0,58	0,50	0,40	0,28	0,13
الربح الصافي / مجموع الأصول	0,03	0,04	0,07	0,10	0,14
الأموال الخاصة /الديون	0,66	0,82	1,10	1,65	3,26
نتيجة/ الأموال الخاصة	0,091	0,093	0,160	0,230	0,310

التعليق :

نلاحظ من خلال هذه النسب انه في السنة الأولى تم الاعتماد على الديون من اجل تمويل أصول المؤسسة حيث اعتمدت على 58 % من مصادر تمويل الخارجية و هذا نوعا ما يضع المؤسسة في وضعية غير محببة بحيث تقدر استقلاليتها ب 42 % و هذا ما يجعل المؤسسة نوعا ما تحت قيود المدينون ، لذا يجب عليها تقليص ديونها و هذا ما نلاحظه في سنوات القادمة من خلال النسب التقديرية .

كما نلاحظ انه من اجل كل دينار يتم استثماره من رأس المال يحقق ربح قدره المتوسط خلال 5 سنوات ب 17.68 %

و من خلال هذه المؤشرات تبين ان للمؤسسة القدرة على تحقيق الأرباح و زيادة في نسبة تحررها في المستقبل و ما يمكنها من القدرة على الوفاء بديونها اتجاه البنك .

المطلب الثالث : دراسة ملف قرض الاستغلال

يتضمن ملف القرض كل الوثائق اللازمة من اجل طلب إعادة تجديد قرض الاستغلال المتمثل في تسهيلات صندوق قيمته 600.000,00 دج ، موجهة لتمويل عميل وظيفته الصيدلة ، و لتحديد المركز المالي للعميل اعتمدنا على تحليل المؤشرات المالية للميزانيات سابقة و الميزانية التقديرية

جدول8 يتضمن جانب الأصول من الميزانية

الأصول	ن-2	ن-1	ن	ن+1
الأصول الغير جارية :	**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
التثبيتات المعنوية				
المباني				
تثبيتات عينية أخرى				
الأصول الجارية :	**10354351.00**	**10962560.00**	**11301936.00**	**11570659.00**
المخزونات	2179578.00	1993858.00	1959881.00	1433429.00
الزبائن	1034928.00	581414.00	618203	872404.00
المدينون الاخرون	218479.00	218479.00		
الضرائب و الرسوم	102385.00	106615.00		
الخزينة	6818981.00	8062194.00	8723852.00	9264826.00
مجموع الأصول	**10354351.00**	**10962560.00**	**11301936.00**	**11570659.00**

جدول 9يتضمن جانب الخصوم

الخصوم	ن-2	ن-1	ن	ن+1
رؤوس الأموال الخاصة	**4709868,00**	**5286102,00**	**5781658,00**	**7035379,00**
رأس مال تم إصداره	3883922,00	4600006,00	4962015,00	5781657,00
نتيجة الصافية	825946,00	686096,00	819643,00	1253722,00
ترحيل من جديد				
خصوم غير جارية	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
ديون و قروض مالية				
خصوم جارية	**5644483,00**	**5676459,00**	**5520279,00**	**4535280,00**
موردون و حسابات ملحقة	5610863,00	5381513,00	5458876,00	4466426,00
ديون أخرى		21924,00		
ضرائب	33620,00	33010,00	24844,00	47295,00
خزينة خصوم		240012,00	36559,00	21559,00
مجموع الخصوم	**10354351,00**	**10962561,00**	**11301937,00**	**11570659,00**

تحديد مركز العميل بالاعتماد على المؤشرات المالية

جدول 10 يتضمن المؤشرات المالية

المؤشرات	ن-2	ن-1	ن	ن+1
راس المال العامل FR	**4709868.00**	**5286102.00**	**5781658.00**	**7035379.00**
احتياج راس المال العامل BFR	**-2109113.00**	**-2536081.00**	**-2905636.00**	**-2207888.00**
الخزينة TN	**6818981.00**	**7822183.00**	**8687294.00**	**9243267.00**

نلاحظ ان راس المال العامل موجب و يتزايد مع سنوات و اعلى قيمة بلغها تقدر ب 7035379.00 دج و هذا يدل على ان تم تمويل دورة الاستغلال من مصادر طويلة الاجل . نلاحظ أيضا خزينة موجبة و متزايدة و يعني ان العميل قادر على تحصيل الأموال ما يمكنه من تسديد التزاماته.

تحليل المركز المالي للعميل باستعمال النسب المئوية

جدول 11 :النسب المئوية المالية

القانون	ن-2	ن-1	ن	ن+1
الديون المالية / الأموال الخاصة	1.44	1.17	1.10	0.77
مجموع الديون / مجموع الأصول	0.54	0.49	0.48	0.38
الربح الصافي / مجموع الأصول	0.07	0.06	0.07	0.10
الأموال الخاصة /الديون	0.69	0.85	0.90	1.29
نتيجة/ الأموال الخاصة	0.21	0.15	0.16	0.21

التعليق : نلاحظ من خلال هذه النسب انه في السنة الأولى تم الاعتماد على الديون من اجل تمويل أصول العميل حيث اعتمدت على 54 % من مصادر تمويل الخارجية و هذا نوعا ما يضع العميل في وضعية غير محببة بحيث تقدر استقلاليتها ب 46 % و هذا ما يجعل العميل نوعا ما تحت قيود المدينون ، لذا يجب عليه تقليص ديونها و هذا ما نلاحظه في سنوات القادمة من خلال النسب التقديرية .

كما نلاحظ انه من اجل كل دينار يتم استثماره من رأس المال يحقق ربح قدره المتوسط خلال 5 سنوات ب 18.25%

و من خلال هذه المؤشرات تبين ان للعميل القدرة على تحقيق الأرباح و زيادة في نسبة تحرره في المستقبل و ما يمكنها من القدرة على الوفاء بديونها اتجاه البنك .

المبحث الثالث : اقتراح نموذج لتحديد المعايير التميزية في حساب احتمال سلامة الزبون المتقدم بطلب قرض:

من اجل اعداد نموذج يلخص معايير منح القروض و إجراءاتها قمنا بالاعتماد على الانحدار اللوجيستي ذو الحدين ، حيث يقترح الانحدار اللوجيستي اختبار لنموذج يكون فيه المتغير التابع متغير كيفي يأخذ حالتين (الحالة الأولى سلامة الزبون وتأخذ القيمة 1 والحالة الثانية تعثر الزبون في ارجاع القرض وتأخذ القيمة 0)، أما المتغيرات المستقلة فقد تكون كمية أو كيفية أو كلاهما معا.

يسمح الانحدار اللوجيستي إمكانية التنبؤ باحتمالية وقوع الحدث فيرمز له بالقيمة 1 او عدم وقوع الحدث فيرمز له بالرمز 0 ، حيث كلما اقتربت القيمة من 1 زاد احتمال وقوع الحدث و العكس كذلك .[1]

المطلب الأول : تحديد العينة المستهدفة و تصنيفها

أولا : تحديد العينة

قمنا في دراستنا التطبيقية باستهداف مجموعة من المؤسسات الاقتصادية متوسطة الحجم خلال فترة دراسة محدودة بثلاث سنوات ، حيث بلغ عدد المؤسسات محل الدراسة 226 مؤسسة اقتصادية ، اعتمادنا في دراستنا على الوثائق المحاسبية و القوائم المالية المعدة من طرف المحاسب و منها " الميزانيات ، جدول حسابات النتائج و

[1] من الموقع https://spss.espaceweb.usherbrooke.ca/regression-logistique/

مخطط التمويل ..الخ" و التي تمكننا من الحصول على معلومات قابلة للقياس تمكننا من تحليل المركز المالي للمؤسسات محل الدراسة عن طريق حساب مجموعة من النسب المختلفة و التي تستخدم في اعداد نموذج .

ثانيا : تصنيف العينة

تمكنا من تصنيف المؤسسات الى صنفين :

1. **المؤسسات المسددة للقرض (1) :** و تتضمن الشركات السليمة التي قامت بتسديد التزامها اتجاه البنك في مواعيد استحقاقها دون أي مشاكل او تعثرات و قد بلغ عددها 178 شركة .
2. **المؤسسات المتعثرة عن التسديد (0) :** هي عبارة عن المؤسسات العاجزة التي واجهت صعوبات و التي أثرت على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامها ما أدى بها الى التخلف عن تسديد القرض و بلغ عددها 48 شركة .

و من اجل بناء النموذج عملنا على تقسيم العينة الكلية الى :

- **عينة البناء :** و تتضمن المؤسسات التي اخذناها بعين الاعتبار في بناء النموذج بلغ عددها 181 وهي كالتالي :
  - ✓ 143 مؤسسة سليمة تمكنت من تسديد القرض .
  - ✓ 38 مؤسسة تعثرت عن تسديد القرض .
- **عينة التحقق :** تتضمن هذه العينة 45 مؤسسة تم اختيارها عشوائيا، نستعملها في قياس مدى كفاءة النموذج الذي سنقوم بإنشائه و هي كتالي :
  - ✓ 35 شركة سليمة .
  - ✓ 10 شركة متعثرة .

و يمكن تلخيص حجم العينة و تصنيفها في الجدول التالي :

الجدول 12: تقسيم العينة من على أساس عينة البناء و التحقق

وضعية المؤسسات	سليمة	متعثرة	المجموع
مؤسسات ضمن عينة البناء	143	38	**181**
مؤسسات ضمن عينات التحقق	35	10	**45**
العينة الكلية	178	48	**226**

المطلب الثاني : تحديد المتغيرات

تقوم دراستنا على مجموعة من المتغيرات و المؤشرات الكمية و النوعية، حيث قمنا بجمع معلومات محاسبية اعتمادا على الميزانيات و جداول حسابات النتائج و الوثائق المالية المتعلقة بالمجتمع المدروس ، واعتمدنا أيضا في دراستنا على معلومات غير محاسبية كالنشاط التي تزاوله كل مؤسسة و شكلها القانوني ... الخ.

و بالتالي يمكن تصنيف المعلومات الى معلومات محاسبية و معلومات غير محاسبية

1. **المعلومات الغير محاسبية :** تتضمن مجموعة من المعطيات النوعية التي نأخذها بعين الاعتبار في دراستنا و تتضمن :

2.1) الشكل القانوني للمؤسسات (f_j): حيث شملت دراستنا اربع أنواع من المؤسسات من ناحية الشكل القانوني و هي كالتالي :

- **EURL** و يقصد بها " مؤسسة الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة "
- **SARL** و يقصد بها " شركة ذات المسؤولية المحدودة "
- **SPA** و يقصد بها " شركة ذات اسهم "
- **SNC** و يقصد بها " شركات التضامن "

و قد قمنا بمنح كل شكل قانوني قيمة ترمز له مرتبة من 1 الى 4

الجدول 13 : توزيع المؤسسات حسب الشكل القانوني

الشكل القانوني	التكرار	النسبة	النسبة التراكمية
SARL : 1	65	35,9	35,9
SNC :2	105	58,0	93,9
EURL :3	7	3,9	97,8
SPA :4	4	2,2	100,0
المجموع	181	100,0	

الشكل رقم3 توزيع المؤسسات حسب الشكل القانوني

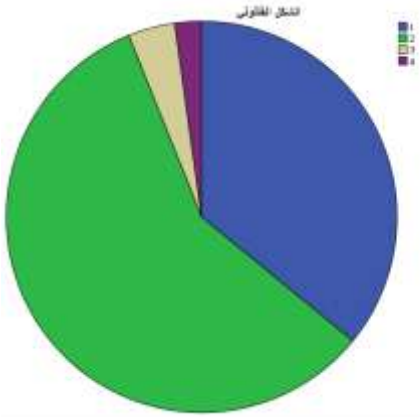

- تحتل شركات التضامن SNC المرتبة الأولى بين شركات من ناحية الاستفادة من القروض وذلك بنسبة 58 % و بعدد بلغ 105 شركات .

- تأتي في المرتبة الثانية شركات ذات المسؤولية المحدودة SARL حيث استفادت حوالي 65 شركة من القرض أي بنسبة تقدر ب 35.9 % من اجمالي الشركات المستفيدة من القرض.
- اما بالنسبة لمؤسسة الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة EURL فقد استفادت 7 مؤسسات من القرض أي 3.9 % ، و تأتي في المرتبة الأخيرة شركات ذات المسؤولية المحدودة ب 4 شركات مستفيدة .
-

الجدول رقم(14) :توزيع المؤسسات حسب الشكل القانوني والملاءة

		الشكل القانوني				المجموع
		1	2	3	4	
الملاءة	0	10	26	1	1	38
	1	55	79	6	3	143
المجموع		65	105	7	4	181

من الجدول أعلاه نلاحظ انه من بين 181 شركة التي قمنا بدراستها ،يوجد منها 143 شركة قامت بالوفاء بديونها و 38 تعثرت عن ارجاع الدين .

نلاحظ ان حوالي 75 % من شركات التضامن SNC قاموا بتسديد القرض ، و 84.61 % من شركات ذات المسؤولية المحدودة SARL عمدوا الى تسديد التزامهم اتجاه البنك ، اما بالنسبة لشركات الشخص الوحيد EURL و شركات ذات اسهم SPA بلغ نسبتهم حوالي 85.71 % و 75 % على التوالي .

ليصل مجموع تحصيل القروض الإجمالي الى 79 % .

2.1) استفادة من القرض في الماضي (scr): وفق هذا التصنيف يمكن التمييز بين نوعين من الشركات ، حيث يأخذ المتغير قيمتين ، القيمة 0 في حالة عدم استفادت الشركة من قرض لدى البنوك أخرى ، القيمة 1 في حالة استفادت الشركة من قرض لدى البنوك أخرى .

3.1) الوفاء بالقروض لدى البنوك الأخرى (i_c) : وفقا لهذا المتغير يتم تصنيف الشركات على حسب وفائها بديونها اتجاه البنوك الأخرى ، فنرمز للمؤسسات التي قامت بتسديد القرض ب 0 و التي لم تلتزم بتسديد القرض ب 1 .

4.1) قطاع النشاط (atv): وفقا لهذا المتغير يمكننا تصنيف الشركات على حسب القطاع الذي تنشط فيه و نرمز لكل قطاع ب :

- **1 :** للقطاع الصناعي .
- **2 :** للقطاع التجاري .
- **3 :** للقطاع الطاقة و المعادن .

- **4 :** لقطاع الخدامات .
- **5 :** للقطاع الاشغال العمومية .

الجدول رقم(15):توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	التكرار	النسبة	النسبة التراكمية
1 : القطاع الصناعي	113	62,4	62,4
2 : القطاع التجاري	48	26,05	89,0
3 : قطاع الطاقة و المعادن	3	1,7	90,6
4: قطاع الخدامات	14	7,7	98,3
5 : للقطاع الاشغال العمومية	3	1,7	100,0
المجموع	181	100,0	

نلاحظ ان قطاع الصناعي احتل المركز الاول من ناحية الاستفادة من التمويل عن طريق البنك حيث كان 62.4 % من القروض موجهة للقطاع الصناعي، اما في المرتبة ثانية فقد وجهت حوالي 26.05 % من القروض للقطاع التجاري ، اما قطاع الخدمات فقد استفادة من نسبة 7.7 % من حجم القروض ، كما نلاحظ تساوي نسبة القروض الممنوحة للقطاعي الطاقة و المعادن و قطاع الاشغال العمومية التي تبلغ 1.7 % لكل قطاع .

الشكل رقم(4) توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط

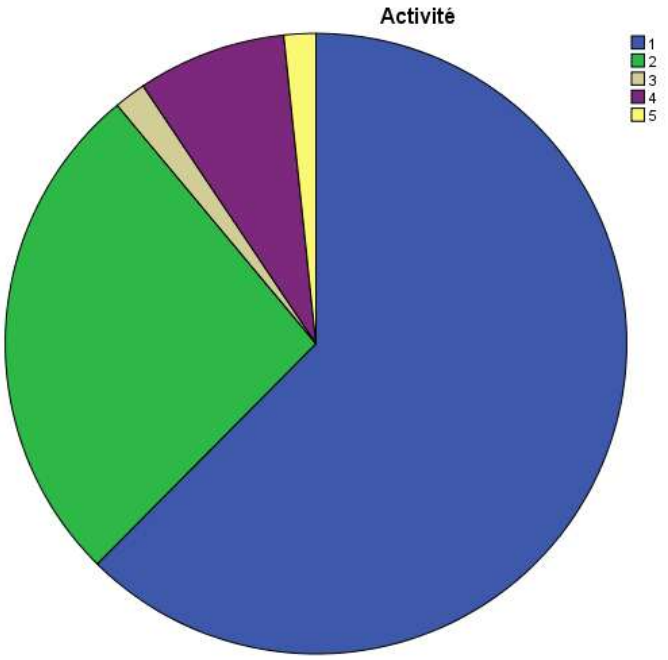

الجدول رقم(16): توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط والملاءة

		قطاع النشاط					المجموع
		1	2	3	4	5	
الملاءة	0	23	10	0	4	1	38
	1	90	38	3	10	2	143
المجموع		113	48	3	14	3	181

- **القطاع الصناعي :** نلاحظ ان 90 شركة من بين 113 شركة الناشطة في القطاع الصناعي قامت بالوفاء بالتزاماتها اتجاه البنك أي بنسبة 79.64 % ، لتتخلف 90 شركة عن التسديد .
- **القطاع التجاري :** بلغت نسبة الوفاء بالدين حوالي 79.91 % أي انه 38 شركة ناشطة في القطاع التجاري من اصل 48 شركة استفادت من القرض قامت بتسديد قروضها .
- **قطاع الطاقة و المعادن :** كانت نسبة الوفاء في هذا القطاع 100 % ، حيث سددت 3 شركات من اصل 3 كل ديونها اتجاه البنك ليكون هذا القطاع الوحيد الذي تم تحصيل منه كل القرض الموجه لتمويله .
- **قطاع الخدمات :** قام البنك بتحصيل 71.42 % من القروض الموجهة لتمويل هذا القطاع أي انه قامت 10 شركات من اصل 14 بتسديد ديونها .
- **قطاع الاشغال العمومية :** تخلفت شركة واحدة من اصل 3 عن تسديد القرض ، و كانت نسبة تحصيل القروض في خذا القطاع 66.67 % .

5.1) حركة رقم الاعمال (mc): و يقصد به التغير الذي يحصل في رقم الاعمال الذي يصرح به للبنك من ناحية إمكانية الشركة تحقيقه في المستقبل ورقم الاعمال المحقق فعلا من طرف الشركة المستفيدة من القرض .

الجدول رقم(17):توزيع المؤسسات حسب حركة رقم الاعمال

حركة رقم الاعمال	التكرار	النسبة	النسبة التراكمية
0	48	26,5	26,5
1	133	73,5	100,0
المجموع	181	100,0	

نلاحظ انه 73.5 % من الشركات لديها تغير في رقم الاعمال ، و 26.5 % من الشركات لم يحدث فيها أي تغير في رقم اعمالها .

الجدول رقم18): توزيع المؤسسات حسب حركة الاموال والملاءة

		حركة الاموال		المجموع
		0	1	
الملاءة	0	26	12	38
	1	22	121	143
المجموع		48	133	181

نلاحظ انه من 38 شركة وقت بديونها اما الباقي لم تتمكن من الوفاء بالتزاماتها .

2. **المعلومات المحاسبية :** و تتمثل في المتغيرات الكمية حيث تم الاعتماد على 26 مؤشر المالي يمكننا من تحديد المركز المالي لكل شركة ، حيث يلخص الجدول التالي :

الجدول 19 المؤشرات المالية

طبيعة المؤشرات	المؤشرات المالية
مؤشرات الخزينة	R1 : القيمة المضافة / رقم الاعمال
	R2 : (ارأس مال العامل*360)/ رقم الاعمال
	R3 : (احتياج رأس مال العامل*360)/رقم الاعمال
	R4 : مهلة تسديد الزبائن = (ديون الزبائن*360)/ رقم الاعمال
	R5 : مهلة تسديد الموردين = (ديون لدى المرودين*360)/ رقم الاعمال
مؤشرات السيولة	R6 : السيولة المختصرة = (أصول المتداولة – المخزونات)/ الخصوم الجارية
	R7 : النقديات / الأصول
	R8 : السيولة الفورية = النقديات / الخصوم الجارية
	R9 : الأعباء المالية / اجمالي فائض الاستغلال
	R10 : ديون قصيرة الاجل / مجموع الديون
	R11 :مؤشرات المخزون
مؤشرات المردودية	R12 : المردودية الاقتصادية = الربح الصافي / مجموع الأصول
	R13 : المردودية المالية = الربح الصافي / الأموال الدائمة
	R14 : قدرة التمويل الذاتي / رقم الاعمال
	R15 : القيمة المضافة للاستغلال / رقم الاعمال
	R16 : اجمالي فائض الاستغلال / رقم الاعمال
	R17 : النتيجة العملياتية / رقم الاعمال
	R18 : النتيجة المالية / رقم الاعمال
	R19 : النتيجة الصافية قبل الضرائب / رقم الاعمال
	R20 : النتيجة الصافية بعد الضرائب / رقم الاعمال
مؤشرات بنية رأس المال	R21 : مجموع الديون / مجموع الأصول
	R22 : الديون المالية / الأموال الخاصة
	R23 : الأموال الخاصة / الخصوم الغير جارية
	R24 : الأموال الخاصة / مجموع الأصول

	R25 : الديون المالية / النتيجة الصافية
	R26 : ديون طويلة الاجل / قدرة التمويل الذاتي

الانحدار اللوجستي :

من أجل تطبيق الانحدار اللوجستي قمنا باتباع الخطوات التالية :

في الخطوة الأولى قمنا بإدخال جميع المتغيرات في النموذج ثم قمنا بعملية التقدير واختبار النموذج،

في الخطوة الثانية قمنا بحذف المتغيرات التي ليس لها دلالة احصائية،

في الخطوة الثالثة اعدنا عملية التقدير،

اعدنا الخطوتين الثانية والثالثة حتى الحصول على احسن نموذج من ناحية الدلالة الاحصائية للمعاملات.

وفي النهاية تحصلنا على النموذج التالي:

الجدول رقم(20): النموذج اللوجستي لحساب احتمال سلامة الزبائن في تسديد القروض

Variables dans l'équation

		A	E.S.	Wald	Ddl	Sig.	Exp(B)
Etape 1[a]	mc	3,256	,764	18,183	1	,000	25,957
	R9	-8,085	2,829	8,169	1	,004	,000
	R5	-,038	,014	7,144	1	,008	,963
	R10	-14,148	2,853	24,595	1	,000	,000
	Constante	13,952	2,884	23,401	1	,000	1146068,057

a. Variable(s) entrées à l'étape 1 : mc, R9, R5, R10.

$$Y = \ln(P/1-P) = 3,256*MC-8,085*R9-14,148*R10+13,952$$

اختبار تعين وتوصيف النموذج:

الجدول رقم (21): نتائج اختبار كاي تربيع للدلالة الاحصائية لصحة توصيف النموذج

Tests de spécification du modèle

		Khi-Chi-deux	ddl	Sig.
Etape 1	Etape	123,986	4	,000
	Bloc	123,986	4	,000
	Modèle	123,986	4	,000

الجدول أعلاه يبين اختبار كاي تربيع للدلالة الاحصائية لفرضية النموذج المقترح لتفسير سلامة المؤسسة بواسطة مختلف المتغيرات المذكورة أعلاه وفق النموذج اللوجستي، والنتائج توضح صحة الفرضية حيث

ان Sig =000 < 1%.

قراءة النتائج

نلاحظ ان سلامة المؤسسة Y مرتبطة بمجموعة من المتغيرات الكمية و النوعية منها متغيرات مرتبطة بالسيولة ومتغيرات مرتبطة بالخزينة ، حيث ترتبط سلامة المؤسسات بعلاقة طردية مع التغير في رقم الاعمال mc حيث كلما زاد التغير في رقم الاعمال إيجابا ارتفع احتمال سلامة المؤسسة، كما نلاحظ علاقة عكسية بين سلامة المؤسسة Y و نسبة تجزئة اجمالي فائض الاستغلال بالنسبة للمقرضين R9 حيث كلما زادت نسبة R9 دل ذلك على ان المؤسسة مشبعة بالديون و بالتالي فإنها اقل سلامة ، كما توجد علاقة عكسية ما بين Y وكل من R9 مهلة تسديد الزبائن و R10 نسبة ديون فصيرة الاجل بالنسبة لديون طويلة الاجل .

نتائج تصنيف المؤسسات من حيث السلامة في تسديد القروض حسب النموذج المقدر أعلاه

الجدول رقم22): جدول تصنيف المؤسسات وفق النموذج المقدر

Tableau de classement[a] de construction

	Observations	Prévisions		
		Defaut		Pourcentage correct
		0	1	
Etape 1	defaut 0	31	7	81,6
	defaut 1	5	138	96,5
	Pourcentage global			93,4

a. La valeur de césure est ,500

لقد تم تصنيف اجمالا 93,4 % من المعطيات بطريقة جيدة، حيث أنه تم تصنيف 96,5 % من المؤسسات السليمة بطريقة صحيحة أي أقل من 4 بالمئة من المؤسسات السليمة تم تصنيفها بالخطأ مؤسسات متعثرة في حين تم تصنيف 81,6 % من المؤسسات المتعثرة بطريقة صحيحة و 18% من المؤسسات المتعثرة بطريقة خاطئة .

التحقق من صلاحية النموذج:

الغرض من هذه المرحلة هو اختبار القدرة التنبؤية للنموذج المقترح في حال استعماله لتقدير مدى سلامة المؤسسات التي تطلب قروضا من البنك

باستعمال عينة (45 منها 35 سليمة) التحقق قمنا بحساب احتمال الملاءة وكانت النتائج كمايلي :

Tableau de classement[a] de validation

	Observations	Prévisions		
		Defaut		Pourcentage correct
		0	1	
Etape 1	defaut 0	7	3	70
	defaut 1	7	28	80
	Pourcentage global			75

a. La valeur de césure est ,500

لقد تم تصنيف اجمالا 75 % من المعطيات بطريقة جيدة، حيث أنه تم تصنيف 80 % من المؤسسات السليمة التي لا تدخل ضمن عينة البناء بطريقة صحيحة أي أن 20 بالمئة من المؤسسات السليمة تم تصنيفها بالخطأ مؤسسات متعثرة في حين تم تصنيف 70 % من المؤسسات المتعثرة بطريقة صحيحة و 30% من المؤسسات المتعثرة بطريقة خاطئة.

الخلاصة الفصل الثالث :

من خلال هذا الفصل قمنا بالتعرف على البنك الوطني الجزائري و على اهم أهدافه و مهامه و وظيفة بعض الأقسام .

كما تطرقنا الى اهم المعايير و المؤشرات المالية التي يعتمد عليها البنك من خلال دراسته لملفات القروض بتأكد من سلامة العميل المراد تمويله و اتخاذ قرار منح القرض ، ما سمح لنا باستعمال تلك المؤشرات في اعداد نموذج يمكن البنك من الحكم على سلامة العميل او لا .

الخاتمة العامة:

الخاتمة العامة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع والمتمثل في معايير و اجراءات منح قروض الاستغلال و الاستثمار باستعمال طريقة الانحدار اللوجيستي الثنائي و الطريقة الكلاسيكية في التحليل المالي نستنتج أن القطاع البنكي يعتبر من أهم القطاعات من خلال الدور الحيوي الذي يلعبه في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي، ومن أبرز البنوك التي لها أهمية بالغة هي البنوك التجارية، من خلال الأدوار التي تقوم بها في تلبية حاجيات الاعوان الاقتصاديين خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاحتلالها مكانة كبيرة في جميع اقتصادات العالم من خلال مساهمتها في خلق فرص العمل، خلق الثروة وقدرتها على الابتكار وذلك من خلال تمويل مشاريعهم ودعمها بشكل مستمر والوصول الى اهدافها المسطرة، ويتم ذلك من خلال أكبر عملية يقوم بها البنك وهي منح القروض المصرفية.

حاولنا في هذا العمل أن نفهم كيف تعمل البنوك لتحديد المركز المالي للعميل والتأكد من سلامته و تحديد درجة المخاطرة باستعمال الطريقة الكلاسيكية في التحليل المالي ، والتي لطالما كانت مخاطر الائتمان دائما مصدر قلق لجميع البنوك حيث تؤثر على سلامة البنك و مصلحته .

من أجل توفير بديل أفضل للطريقة الكلاسيكية المستخدمة في البنوك التجارية حاليا، كان الهدف من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على كيفية تقدير مخاطر القرض و تحديد سلامة المؤسسة وفقا للطرق الأخرى ذات نهج إحصائي من خلال التوصل إلى استنتاج حول مدى فاعليتها ودقتها وهي "طريقة الانحدار اللوجيستي ". ولتحقيق ذلك حاولنا تطبيق هذه الطريقة على عينة احدى البنوك التجارية الجزائرية و هو البنك الوطني الجزائري (BNA)، بهدف الإجابة على مشكلة الدراسة التي تدور حول معايير و الاجراءات التي تتخذها البنوك من اجل منح قروض الاستثمار و قروض الاستغلال .

النتائج:

وبعد إلمامنا بمختلف جوانب الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو بناء نموذج يسمح لنا بتصنيف المؤسسات العاجزة و المؤسسات السليمة باستعمال طريقة الانحدار اللوجيستي
- اعتماد البنوك على المؤشرات المالية لتحديد المركز المالي للعميل و هذا ما يؤكد صحة الفرضية التي تم طرحها .
- يعتمد البنك الوطني الجزائري على سياسة الاقراض التي تحدد له حجم الاموال التي يمكن اقراضها للعملاء مع اسعار الفائدة و هذا ما يؤكد فرضيتنا .
- وفقا لنتائجنا فان الانحدار اللوجستي يمكننا من تحديد سلامة المؤسسة او عجزها بشكل افضل حيث بلغ درجة نجاح نموذجنا على العينية المدروسة 93 % .
- نسبة التصنيف لمدى سلامة المؤسسات على عينة التحقق تراجعت الى 75% ونرجع ذلك الى كون عينة تحديد النموذج كانت تفتقر الى العدد الكافي من جميع حالات المؤسسة الممكنة مما لم يسمح بتلقين النموذج جيدا,

توصيات عامة

لتحقيق كفاءة أفضل للنموذج هناك شروط معينة نوصي بتحقيقها:

- العمل على اعدا قاعدة بيانات يتم الاحتفاظ فيها بالمعطيات من اجل إعادة استعمالها مستقبلا في بناء النماذج.
- اعتماد الطرق الإحصائية لبناء نماذج تمكن من تحديد سلامة المؤسسات قبل منحها القروض بطريقة علمية وبدون التدخل الذاتي لعمال البنك.

في حال توفر المعطيات الكافية يمكن تطبيق نماذج احصائية ذات مصداقية أكبر وأكثر قوة وأقل مخاطرة كنماذج تحليل الشبكات العصبية

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية :

- عبد الحميد عبد المطلب: البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها الطبعة 2000 الدار الجامعية الإسكندرية
- اسلام عبد القادر عثمان :القروض البنكية الطبعة الأولى 2017 مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية
- الطاهر لطرش : تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السابعة ، الجزائر ،2010
- سمير الخطيب : قياس و إدارة المخاطر بالبنوك ،منشأة المعارف ، الإسكندرية ،2005
- عبد الغفار الحنفي و عبد السلام أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003
- الدكتور حمزة محمود الزبيدي : إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني ، الطبعة الاولى ،2002
- عبد المعطي رضا أرشيد ،محفوظ أحمد جودة ، **إدارة الائتمان** ، دار وائل للنشر والطباعة ، لأردن، ،1999
- الشمري ناظم محمد النوري ، **النقود والمصارف** ، جامعة الموصل مديرية دار الكتاب للطباعة ، العراق ، ،1995
- منهل مطر ديب سوتر ، رضوان وليد العمار ، **النقود والبنوك** ، مؤسسة الآلاء للطباعة والنشر ، عمان ، 1996
- مصطفى رشيدي شيحة ، النقود والعلاقات الدولية ، الدار الجامعية 1985

الكتب باللغة الفرنسية :

- M.levaseur, analyse et gestion financier , ED Dalloz , Paris , 1999
- Patrice vizzavona ,GESTION FINANCIER , BERTI EDITION , 9eme édition , Alger , 2004 , page 49
- Djelloul BOUBIR , comptabilité financière SCF et IFRS , ITCIS EDITION , Ain beniane (Alger) , 2013
- Stéphane GRIFFTHS : GESTION FINANCIER ,EDITION CHIHAB ,3eme trimestre 1996 , Batna , 1996

المجالات و المقالات :

- يحياوي نصيرة: دور البنوك في تنمية القطاع الفلاحي https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/583/1/1/81415

قائمة المراجع

- ط.د مركان محمد البشير ، أ.د بوخاري عبد الحميد ، د. عادل رضوان : القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة و التمية الريفية ، وكالة تيسمسيلت ،https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/109/2/2/57392

- خولة غرايبية ، حيدرة سعدي :واجب الاستعلام المصرفي عن الزبون في المنظومة القانونية الجزائرية و فعاليته في مواجهة الفساد ، مخبر الانتماء ، تاريخ النشر جوان 2021

- فتيحة لشبور ، رشيد سالمي : دور الاستعلام المصرفي في اتخاذ القرار في البنوك التجارية ، مجلة ادارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية تاريخ النشر 7 جوان 2021 ، موقع النشر http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313_____/

- **سحنون أمال : دور أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة حضنة حليب ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارية ، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة المسيلة ، تاريخ النشر 8 جوان 2021**

- دكتور سعداوي مراد مسعود ، دكتور مختاري فتيحة ،دكتور بوساحة محمد مختار : مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الأغواط ، مجلة المعيار ، تاريخ النشر 23 ديسمبر 2020

- يزيد تقرارت : استخدام ادوات التحليل المالي في تشخيص الوضع الاقتصادي للمؤسسة في ظل الاصلاح المحاسبي دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب و السكاكين و الصنابير ’BCR ‘ بولاية سطيف ، الفترة المالية 2011-2014 ، العدد 11 الجزء الثاني

- يتة محمد صالح : دور حسابات النتائج حسب الطبيعة - وفق النظام المحاسبي المالي – في قياس أداء المؤسسة ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد 23

- شريط عابد و بنية صابرينة :اثر المعايير الجدارة الائتمانية المعروفة ب ’5cs على اتخاذ القرار الائتماني ، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، جامعة تيارت

- صباح عبد الرحيم ، فضيلة بوطورة : القروض البنكية الممنوحة للاستثمار في الجزائر و دعم صندوق الضمان خلال فترة 2004-2016 ، المجلة الدولية للبحوث القانونية و السياسية ، تاريخ النشر2019/05/20 www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/473

- خالد بوشارب ، فاتح لقوقي : سياسات الإصلاح المصرفي و إجراءات منح القروض في الجزائر ، دراسة ميدانية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالمسيلة ، مجلة أرصاد لدراسات الاقتصادية و الإدارية ، تاريخ النشر 2020/04/30

- بهلول خيرة ، سماعيل عيسى : اثر متطلبات الإدارة الالكترونية في تفعيل وسائل الدفع الالكترونية في البنوك التجارية ، دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري "BNA" تيارت -الجزائر ،مجلة دراسات اقتصادية ، تاريخ النشر 2021/12/31

- بحري علي : تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة 2011-2016 ،مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية

- بليل حسيبة ، بوزار صفية : دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية ، تاريخ النشر 2021/06/30

المواقع الالكترونية :

قائمة المراجع

- موقع البنك الوطني الجزائري BNA : https://www.bna.dz/index.php/fr/
- موقع حول نموذج الانحدار اللوجيستي **https://spss.espaceweb.usherbrooke.ca/regression-logistique/**